

Republic of Yemen
The National Commission to Investigate
Alleged Violations to Human Rights - (Aden)



الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان - عدن

التقرير السادس الصادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

خلال الفترة من ١ أغسطس ٢٠١٨م وحتى ٣١ يناير ٢٠١٩م

التقرير السادس الصادر عن
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

خلال الفترة من ٢٠١٨/٨/١م وحتى ٢٠١٩/١/٣١م

المحتويات

أولا: مقدمة.....	٥
ثانيا: المنهجية.....	٥
ثالثا: السياق.....	٦
على الصعيد السياسي:.....	٦
على الصعيد العسكري:.....	٧-
على الصعيد الأمني:.....	٨
على الصعيد الاقتصادي:.....	٩
رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها.....	٩
الحكومة اليمنية:.....	٩
التحالف العربي لدعم الشرعية:.....	١٠
جماعة الحوث:.....	١١
السلطة القضائية:.....	١١
منظمات المجتمع المدني:.....	١١
المفوضية السامية لحقوق الإنسان:.....	١٢
خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.....	١٣
في الجانب التنظيمي والمؤسسي:.....	١٣
في مجال رفع القدرات:.....	١٣
في مجال الرصد والتوثيق:.....	١٤
في مجال التحقيق في الانتهاكات:.....	١٤
القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.....	١٥
أولا: قتل وإصابة المدنيين.....	١٥
ثانيا - تجنيد الأطفال.....	٢٨
ثالثا: زراعة الألغام.....	٣٢
رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية.....	٣٥
خامسا: استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية.....	٤٠
سادسا: التهجير القسري.....	٤٤
سابعا: حصار المدنيين ومنع وصول مساعدات.....	٤٦
القسم الثاني: القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.....	٤٧
أولا: القتل خارج إطار القانون.....	٤٨
ثانيا: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.....	٥٢
ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة.....	٥٩
رابعا: تفجير المنازل.....	٦٦
القسم الثالث: قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز).....	٦٩
التوصيات.....	٧٣

أولاً: مقدمة

يتزامن اطلاق هذا التقرير مع مرور اربع سنوات على اندلاع الحرب الاهلية في اليمن ومما لاشك فيه ان اشتعال الحرب وتوسع دائرتها في كثير من المناطق قد تسبب في زيادة اعداد الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون وهو ما يترتب عليه زيادة الأعباء والجهود التي تبذلها اللجنة في سبيل رصد وتوثيق هذه الانتهاكات والتحقيق فيها، باعتبارها الجهة الوحيدة صاحبة الولاية والاختصاص بالتحقيق في هذه الانتهاكات والمتواجدة في جميع مناطق الجمهورية وتستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان ولايتها في التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب على جميع أراضي الجمهورية اليمنية من جميع الأطراف بموجب القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢ م ، بشأن إنشاء وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان وتعديلاته، وتحاول اللجنة من خلال تقريرها السادس ان تعرض نتائج أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٨/٨/١ م حتى ٢٠١٩/١/٣١ م ويأتي إطلاقه في سياق حرص اللجنة على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على نتائج اعمالها خلال هذه الفترة ، كما يأتي اطلاق هذا التقرير بعد صدور قرار مجلس حقوق الانسان رقم (١٦/٣٩) و (٢١/٣٩) في دورته ال (٣٩) بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٨ م والذان نصا على استمرار دعم عمل اللجنة الوطنية في التحقيق في كافة الانتهاكات في عموم اليمن، والطلب من جميع اطراف النزاع في اليمن تسهيل مهمة اللجنة والتعاون معها وتزويدها بالمعلومات اللازمة لإنجاز التحقيقات التي تقوم بها.

ثانياً: المنهجية

تؤكد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان على التزامها بمنهجية واضحة في عملها قائمة على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقاً لمبادئ « الموضوعية والشفافية والحياد والمهنية» المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة والمبينة في تقاريرها السابقة.

وتمارس اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات طبقاً لما هو مقرر في القوانين والتشريعات الوطنية ، وذلك من خلال عدد من الوسائل والإجراءات التي تكفل الوصول الى الحقيقة، كالمقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم ، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع إلى الشهود، وحفظ تفاصيلها ، مع مراعاة الحفاظ على السرية،

وسلامة الشهود وضمان خصوصيتهم ، إضافة إلى فحص ما يقدم من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الوثائق والصور والمستندات للتحقق من صحتها، كما عملت اللجنة على الاستعانة بالخبراء من الأدلة الجنائية والخبراء العسكريين الوطنيين ليقوموا تحت القسم بالكشف عن ملابس الانتهاكات ومعرفة نوعية الأسلحة خصوصا المستخدمة منها في استهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية وتحديد مصدر القصف وجهته ومداه وذلك من أجل الوصول الى قناعة اكيدة في تحديد الجهة المتسببة في كل انتهاك.

كما حرصت اللجنة ضمن منهجية عملها على مراجعة وتحليل ما يسلم إليها من وثائق وتقارير صادرة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما قامت اللجنة بدعوة المواطنين في أكثر من مناسبة عبر موقعها الالكتروني وصفحتها في « الفيس بوك » و« تويتر » لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الانسان إلى اللجنة عبر مكاتبها في عدن وتعز او إلى أحد راصديها المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية ، او عبر البريد الالكتروني .

ثالثا: السياق

استكمالاً لما عرضته اللجنة في تقاريرها السابقة بشأن السياق العام للأحداث التي شهدتها اليمن خلال الفترات الماضية، فقد شهدت اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد من الأحداث والمتغيرات الهامة سواء على الصعيد السياسي والعسكري او الاقتصادي والاجتماعي ومن المؤكد ان هذه الاحداث قد القت بظلالها على الوضع العام لحقوق الإنسان ، ومن أهم الاحداث التي شهدتها اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي:

على الصعيد السياسي:

حفل المشهد السياسي اليمني خلال فترة التقرير بالعديد من المستجدات السياسية الهامة ولعل من ابرزها انعقاد المحادثات التي رعتها الأمم المتحدة في شهر ديسمبر الماضي بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي والتي استضافتها مملكة السويد واستمرت لمدة ٧ ايام ونتج عنها التوصل الى اتفاق غير موقع بين الطرفين على وقف اطلاق النار في محافظة الحديدة بإشراف فريق اممي يراقب عملية إعادة الانتشار ووقف اطلاق النار ، إضافة الى اتفاقين اخرين تم التوصل اليهما بشأن تبادل ما سمي بالأسرى والمعتقلين وفتح ممرات انسانية في مدينة تعز ، وحتى وقت كتابة هذا التقرير لم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق بما في ذلك وقف اطلاق النار وذلك برغم وصول فريق المراقبة الاممي الى مدينة الحديدة ، كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير أيضا صدور قرار رئيس الجمهورية

عبدربه منصور هادي بتاريخ ١٥ اكتوبر الماضي بشأن تعيين الدكتور .معين عبدالملك سعيد رئيسا للوزراء خلفا للدكتور أحمد عبيد بن دغر وتغيير عدد من الوزراء في الحكومة، ونتيجة لعدم وجود تقدم في العملية السياسية وعدم الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات السويد عاود الشعور بالإحباط التسلل إلى نفوس اليمنيين بعد ان بدا التفاؤل بإمكانية الوصول الى حل سياسي للأزمة في اليمن يدب في نفوسهم بعد الإعلان عن التوصل الى اتفاق السويد،

والحقيقية أن غياب الثقة بين الطرفين وعدم وجود نصوص اتفاق واضحة وموقع عليها فيما يتعلق باتفاق السويد وعدم وجود رغبة حقيقية من الأطراف بالتوصل إلى سلام تعتبر من أهم الأسباب التي تعيق تنفيذ اتفاق الحديدة، ومن المؤسف انه وفيما لايزال الطرفان يتبادلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن عرقلة اتفاق السويد لم يصدر أي تصريح من قبل ممثل الأمين العام يحدد فيه الطرف المسؤول عن عرقلة تنفيذ الاتفاق وهو ما تسبب في افرار ما تبقى من الثقة لدى المواطنين بجدية الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي تجاه الوضع في اليمن.

على الصعيد العسكري:

على الصعيد العسكري شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدد من المتغيرات المهمة على الارض حيث تمكنت القوات المسلحة التابعة للحكومة مدعومة بقوات التحالف العربي من احراز تقدم ملحوظ في استعادة السيطرة على عدد من المناطق ، فعلى سبيل المثال تمكنت القوات الحكومية من الوصول إلى اجزاء من مديريات «الحالي» و«بيت الفقيه» و«الحوك» في مدينة الحديدة، بعد ان كانت قد سيطرت في شهري يوليو واغسطس الماضيين على مناطق من مديريات «التحيتا» و«حيس»، وأجزاء واسعة من مديريات «الدرهمي» و«زبيد» ، كما استطاعت القوات التابعة للحكومة احراز بعض التقدم في محافظتي «صعدة» و«حجة»، حيث تمكنت القوات الحكومية في محافظة حجة من السيطرة على اجزاء من مديريات «حرض» و«حيران» فيما استجد خلال فترة كتابة التقرير اشتعال المواجهات المسلحة بين قبائل حور المدعومة من قبل الحكومة وقوات التحالف وجماعة الحوثي حيث يحاصر مقاتلي جماعة الحوثي قبائل حور في منطقة كشر من جميع الاتجاهات وماتزال المواجهات مستمرة حتى تاريخ صدور هذا التقرير ، اما في محافظة «صعدة» فقد سيطرت القوات الحكومية على بعض المناطق في مديريات «رازح»، وكتاف اما في محافظة تعز فلايزال مقاتلو جماعة الحوثي يفرضون حصارا على مدينة تعز من ثلاثة اتجاهات فيما تسيطر القوات الحكومية على معظم احياء المدينة والمنفذ الغربي المؤدي اليها والذي

يعتبر هو الممر الوحيد للوصول الى مدينة تعز من جهة المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

على الصعيد الأمني:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدد من الاحداث والمتغيرات الأمنية الهامة ، فعلى سبيل المثال فانه بالرغم من التحسن الأمني الملحوظ الذي شهدته بعض المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة إلا أن هناك عدد من الاختلالات الامنية التي شهدتها هذه المحافظات والتي تؤثر سلبا على عموم الوضع الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ومن أبرز هذه الاختلالات استمرار عمليات الاغتيال لائمة المساجد وبعض الشخصيات السياسية والأمنية والعسكرية في محافظتي عدن وتعز ، كما نشبت عدد من الاشتباكات المسلحة داخل مدينة تعز على خلفية قيام الاجهزة الأمنية بتنفيذ حملة مدامات لمناطق يعتقد بأنها تأوي عناصر متطرفة وخارجة عن القانون تلى ذلك حصول مواجهات عنيفة لعدة أيام بين القوات الحكومية و عناصر تابعة لكتيبة أبو العباس المنضوية تحت اللواء ٣٥ ، كما شهدت محافظة ابين تنفيذ قوات الحزام الأمني المدعومة من قوات التحالف لعدد من العمليات الامنية التي استهدفت بعض المناطق التي ينشط فيها بعض أعضاء ما يسمى بأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة خصوصا في مديرتي المحفد و موديه.

وبشكل عام فإنه يمكن القول ان عدم خضوع جميع الأجهزة الأمنية والكيانات العسكرية في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية لقيادة موحدة لايزال هو السبب في حدوث الكثير من الاختلالات الأمنية ونشوب المواجهات العسكرية المسلحة في العديد من المناطق بين فترة وأخرى.

من جانب آخر شهدت المناطق التي تخضع لجماعة الحوثي سيطرة شبة تامة لعناصر الجماعة على جميع الأجهزة والمرافق الأمنية التابعة للدولة وأصبحت هذه العناصر تقوم بممارسة الاعتقالات والمداهمات وغيرها من الانتهاكات الأخرى باعتبارها مكلفة وتابعة تنظيميا لقيادة جماعة الحوثي وتحت امرة وقيادة مشرفي الجماعة وليس باعتبارها تمثل سلطة الامر الواقع مما أدى الى تضائل ما تبقى من الملامح الشكلية للدولة ، كما لوحظ ضمن المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي بروز ظاهرة اختطاف واعتقال النساء من قبل قيادات امنية تابعه لجماعة الحوثي خصوصا في العاصمة صنعاء وهي ظاهرة جديدة على المجتمع اليمني، فيما ازداد في هذه المناطق ايضا وبشكل ملحوظ عدد حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري الموجهة ضد المعارضين للجماعة خصوصا من فئة النشطاء الحقوقيين والإعلاميين .

على الصعيد الاقتصادي :

استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام خلال فترة التقرير مما ضاعف من معاناة المواطنين الذين يعيشون أزمة انسانية حادة - بحسب تقارير الامم المتحدة- وقد ادى تدهور أسعار العملة الى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية ونتج عن ذلك خروج عدد من الاحتجاجات والتظاهرات خصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ، فيما تم اعتقال كل من دعا إلى التظاهر في مناطق سيطرة جماعة الحوثي ، حيث تعرض للاعتقال العديد من النشطاء والمشتبه بقيامهم بالدعوة الى تنظيمهم الاحتجاجات وكذا كل من حاول المشاركة فيها ومن بين هؤلاء عدد من طلاب وطالبات في جامعة صنعاء الذين تعرضوا لحملة اعتقالات واسعة من قبل عناصر أمنية محسوبة على جماعة الحوثي، وعملت الحكومة اليمنية على اتخاذ جملة من المعالجات والاجراءات الوقائية للحفاظ على أسعار العملة من بينها مناشدة المجتمع الدولي بدعم الاقتصاد اليمني واستجابة لذلك قامت المملكة العربية السعودية بتقديم وديعة نقدية لدى البنك المركزي اليمني ببلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لمواجهة التدهور المتسارع لأسعار العملة، نتج عن ذلك تحسن في أسعار الصرف امام الدولار بشكل نسبي.

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها:

استمراراً لتوجه اللجنة وسياستها التي اتبعتها منذ بداية عملها والمتمثلة في الحرص على التواصل مع جميع أطراف النزاع في اليمن دون استثناء، إضافة الى الجهات ذات العلاقة بعملها وبوضع حقوق الإنسان في اليمن وبما يضمن تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله اللجنة وهو التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان والوصول إلى جميع الضحايا في كافة محافظات ومديريات الجمهورية اليمنية، فانه وخلال الفترة التي يغطيها كانت علاقة اللجنة مع الأطراف والجهات ذات العلاقة كالتالي:

الحكومة اليمنية:

قامت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- بالتواصل مع عدد من الجهات المعنية في الحكومة، والتي لها علاقة بعمل اللجنة، خصوصاً الجهات العاملة في مجال كفالة الحقوق المدنية كالحق في الأمن والحركة والتنقل والحريات المدنية والشخصية وكذلك الجهات المسؤولة عن بعض الانتهاكات التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها ، حيث قامت اللجنة بتحرير عدد من مذكرات الاستفسار الى وزارتي الدفاع والداخلية و رئاسة هيئة الأركان

وإدارت الأمن في محافظات عدن وتعز ومارب وقيادة المنطقة الرابعة ومحور تعز والالوية الـ ٢٢ و ٣٥ مدرع و ٨٣ مدفعية وإدارة الأمن السياسي في مأرب وذلك حول بعض الوقائع التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها ، إضافة الى تحرير اللجنة لعدد من المذكرات الموجهة إلى قيادة السلطة المحلية في محافظات لحج والضالع وتعز ومأرب والحديدة ، وفي نفس الاتجاه عقدت اللجنة عدة لقاءات مع كلا من رئيس الحكومة ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزراء الشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان وذلك لمناقشة المستجدات في مجال حقوق الانسان لاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلين والمسافرين و الفئات الضعيفة من المجتمع كالنساء والأطفال ، كما التقت اللجنة مع كلا من مدراء الأمن في محافظات تعز ومأرب وعدن والجوف ولحج وحضرموت ، ومدراء السجون والإصلاحات المركزية وقيادة الشرطة العسكرية في محافظات عدن وتعز ومأرب وحضرموت وذلك على هامش النزول الميداني وزيارات المعاينة للسجون ومراكز الاعتقال التي تنفذها اللجنة وخلال تلك الزيارات تم تقديم عدد من التوصيات من قبل اللجنة الى تلك الجهات بهدف الحد من الانتهاكات وكفالة حقوق الانسان وضمان احترامها.

التحالف العربي لدعم الشرعية

تحرص اللجنة منذ بدء عملها على الوقوف في مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع ، وبشكل يضمن الوصول الى المعلومة وقيام اللجنة بالمهام الموكلة اليها والمتمثلة في التحقيق بكافة انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في اليمن والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان ، وفي هذا الاتجاه التقى رئيس اللجنة بقائد قوات التحالف العربي خلال زيارته إلى مقر قوات التحالف في الرياض في ديسمبر الماضي وذلك بهدف بحث سبل تفعيل آليات الرد على اللجنة في التحقيقات التي تجريها ، بالإضافة إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماع مشترك في مكتب اللجنة الرئيسي بالعاصمة المؤقتة عدن مع فريق تقييم الحوادث المشتركة استعرض الاجتماع عدد من الوقائع التي سقط فيها ضحايا مدنيين بسبب قصف طيران التحالف كما قام الفريق بالاستماع لعدد من ذوي الضحايا في تلك الوقائع في مقر اللجنة ، كما قامت اللجنة بتحرير مذكرة استفسار موجهة الى قائد قوات التحالف العربي بتاريخ ١٣/١/٢٠١٩م حول عدد ٢١ واقعة من الوقائع المنسوبة الي طيران التحالف العربي ، وارسال كشف اخر بتاريخ ٦/١/٢٠١٩م بعدد ٢٠ واقعة ادعاء بالانتهاك منسوبة الى طيران التحالف العربي ، للرد عليها من قبل قوات التحالف العربي .

جماعة الحوثي:

بالرغم من عدم تعاون جماعة الحوثي في الرد على الاستفسارات والمذكرات الموجهة اليهم ، إلا أن اللجنة استمرت في توجيه المذكرات إلى قيادة جماعة الحوثي وبالتحديد المكتب السياسي للجماعة، كما واصلت اللجنة عملها في الوصول الى كافة المناطق التي تخضع لسيطرة جماعة الحوثي عبر راصديها العاملين في تلك المحافظات وقيامهم بعملية الرصد والتحقيق والنزول والمعاينة لاماكن وقوع الانتهاكات وسقوط الضحايا ، إضافة إلى استمرار اللجنة في استقبال البلاغات والشكاوى من الضحايا والمبلغين من كافة المحافظات بما في ذلك الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

السلطة القضائية:

تنفيذا من اللجنة الوطنية للمادة (٥) من القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل اللجنة والذي اعطى اللجنة الحق بإحالة الملفات المتعلقة بوقائع انتهاكات حقوق الانسان والتي تم الانتهاء من التحقيق فيها إلى النائب العام لاستكمال إجراء المحاكمات لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان قامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات مع النائب العام لمناقشة آلية العمل المشترك بين اللجنة والنيابة العامة وبما يضمن استمرار تسليم اللجنة الملفات المكتملة للنيابة العامة ، كما وجه النائب العام بتشكيل فريق من القضاة والمختصين القانونيين لفحص ودراسة الملفات المرفوعة من اللجنة وبدورها استمرت اللجنة في تسليم الملفات المنتهية من التحقيق فيها إلى النيابة العامة لاستكمال إجراءات المحاكمة.

منظمات المجتمع المدني:

تقديرًا من اللجنة لأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان ، فقد واصلت اللجنة تعاونها وتواصلها مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ، ففي مجال الرصد والتوثيق استمرت اللجنة في تلقي التقارير الصادرة عن المجتمع المدني وتحليل ما ورد فيها من انتهاكات وادراجها ضمن برنامج اللجنة الخاص بالرصد والتوثيق والتحقيق، كما استلمت اللجنة- خلال الفترة التي يغطيها التقرير- ما يزيد على ٥٠٠ ملف (واقعة) تم رصدها من قبل منظمات المجتمع المدني وتسليمها إلى اللجنة لادراجها ضمن قاعدة البيانات الخاصة باللجنة والعمل عليها وفق آلية اللجنة المتبعة في الرصد والتحقيق ، إضافة الى تنفيذها عدد من الأنشطة التي تستهدف قيادات وممثلي المجتمع

المدني أو الأنشطة التشاركية في سبيل تبادل المعلومات و حماية حقوق الانسان، فقد نفذت اللجنة خلال دورة مجلس حقوق الانسان (٣٩) ندوة حول تقريرها الخامس بمشاركة عدد من المجتمع المدني المحلي والدولي ، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذت اللجنة عدد من الأنشطة ومبادرات التواصل والتعاون مع المجتمع المدني منها حلقة نقاش بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٨م حضرها ٤٢ منظمة مجتمع مدني ومؤسسة ومدافع عن حقوق الانسان في محافظة تعز بهدف التعريف بقرارات مجلس حقوق الإنسان في الدورة (٣٩) بشأن حقوق الانسان في اليمن ورفع قدرات المجتمع المدني بموضوع آلية عمل مجلس حقوق الانسان كآلية حماية دولية وطريقة عمله وتكويناته، كما نفذت اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن بالتعاون مع ائتلاف أصوات النساء ورشة عمل حول انتهاكات حقوق الانسان القائم على أساس النوع الاجتماعي بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦م وذلك بمناسبة الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة حضرها ٦٧ منظمة مجتمع مدني وجهات مختلفة لتوضيح رؤية اللجنة وجهودها في مجال التحقيقات ومتابعة الانتهاكات التي طالت النساء خصوصا أثناء النزاع المسلح ، تم فيها الخروج بوضع اطار عمل بين اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالإبلاغ والرصد للانتهاكات والعنف ضد النساء في اليمن، كما عقد اللجنة عدد من اللقاءات مع رابطة أمهات المعتقلين والمخفيين في مقر اللجنة الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن لمتابعة وقائع الاعتقال وتقييد الحريات لعدد من المواطنين في كافة محافظات الجمهورية.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدد من اللقاءات والنقاشات بين اللجنة والمفوضية السامية لحقوق الانسان من بينها ٣ لقاءات في عدن وجنيف خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨م مع كلا من ممثل المفوضية السامية في اليمن ونائبة المفوض السامي ورئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة سبل رفع الدعم للجنة بما يساعدها في التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان خصوصا في مجال توفير الخبراء في مجال الأسلحة والطب الشرعي والقانون الدولي الإنساني وتحليل الصور الجوية لأماكن وقوع الانتهاكات كما عقدت اللجنة مع لقاءات أخرى مع مدير مكتب المفوضية في اليمن في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٨م لبحث برنامج الدعم الذي ستقدمه المفوضية للجنة بموجب قرار مجلس حقوق الانسان الصادر في دورته الأخيرة رقم ٣٩، وبرغم من مستوى العلاقة والتواصل بين اللجنة والمفوضية ومع انه قد مر قرابة الخمسة اشهر على صدور قرار مجلس حقوق الانسان المشار اليهما الا انه وحتى نهاية شهريناير ٢٠١٩م لم

يتم تنفيذ أي نشاط أو تقديم أي دعم من قبل المفوضية فيما عدى استلام رسالة توضيحية موجهة من مكتب المفوضية في اليمن الى اللجنة تم فيها تحديد برنامج الدعم المخصص للجنة خلال العام ٢٠١٩م والذي جاء منخفضا عن الأعوام السابقة واقتصر على دعم تنفيذ اللجنة لثلاثة لقاءات مع راصديها ودورة تدريبية خارجية للراصدين في الاردن لمدة ثلاثة أيام إضافة الى الوعد بتوفير ٣٠ منظومة طاقة شمسية للراصدين، وتأمل اللجنة أن يتم رفع مستوى الدعم بما يكفل تنفيذ قراري مجلس حقوق الانسان الصادران في سبتمبر ٢٠١٩م بشأن اليمن والمتضمن الاستمرار في تقديم الدعم من قبل المفوضية السامية للجنة الوطنية في مجالات رفع القدرات والدعم التقني والقانوني والدعم الاستشاري و بما يكفل قيامها بالمهام الموكلة لها.

خامسا: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

حفلت الفترة التي يغطيها التقرير بعدد من الأنشطة الهامة التي نفذتها اللجنة ضمن مهامها في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والتي تضمنتها خطة اللجنة السنوية للعام ٢٠١٨/٢٠١٩م ومن اهم الاعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

في الجانب التنظيمي والمؤسسي:

انتهت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من أرشفة جميع الوثائق وملفات القضايا التي وصلت الى اللجنة منذ تأسيسها وحتى تاريخه وقامت بحفظ جميع المعلومات الالكترونية التي تم أرشفتها إلكترونيا في سيرفرات داخلية تابعة للجنة ، بالإضافة إلى رفعها إلى سيرفرات خارجية استأجرتها اللجنة من إحدى الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال للاحتفاظ بها كنسخة احتياطية يتم تحديثها بشكل يومي ، كما استمرت اللجنة في الاهتمام بكادرها الإداري والفني وإصدار لائحة داخلية تبين مهام واختصاصات كل قسم كما قامت اللجنة بعملية تقييم نظري وعملي للراصدين التابعين للجنة بهدف الوصول الى تقييم شامل لعملية الرصد من خلال تحديد نقاط القوة والضعف وإعادة رسم خارطة الانتهاكات وإجراء المعالجات اللازمة لتفعيل عملية والتحقيق الميداني.

في مجال رفع القدرات:

اهتماما من اللجنة برفع قدرات طاقمها الفني والإداري ، فقد نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير تدريبات داخلية لكافة وحدات العمل في اقسام الرصد والارشيف ونظم المعلومات والمجتمع المدني والشئون الإدارية والمالية حول دورة التخطيط لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان ، وكذلك حول ماهية قرارات مجلس حقوق الانسان الصادرة في الدورة (٣٩) بشأن اليمن ودعمها للجنة وأثر ذلك على خطة عمل اللجنة للعام ٢٠١٩م ،

كما عقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة ٨ - ١٠/١/٢٠١٩م الاجتماع التحضيري مع المنظمة الدولية لقانون التنمية IDLO بمشاركة عدد من اعضاء اللجنة والامين العام والمحققين المساعدين والراصدين ووحدات الرصد والارشيف ونظم المعلومات والسكرتارية والمالية وذلك لمناقشة مشروع دعم اللجنة وتعزيز قدراتها في رصد انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في اليمن وتوثيقها والتحقيق فيها وإعداد التقارير بشأنها، كما تم خلال الاجتماع تحليل الاحتياجات الخاصة باللجنة في مجالات التحقيق والاحالة والخبرة القانونية وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في تحقيقات اللجنة.

في مجال الرصد والتوثيق

عملت اللجنة على مضاعفة جهودها في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان لاسيما بعد صدور قرار مجلس حقوق الانسان رقم (١٦/٣٩) و (٢١/٣٩) الصادران بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٨م واللذان أكدوا على ضرورة استمرار دعم اللجنة للقيام بمهامها في التحقيق بانتهاكات حقوق الانسان ، وعملت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير على زيادة قدراتها في الوصول الى أكبر قدر من ضحايا الانتهاكات في كل مناطق اليمن وذلك من خلال زيادة عدد الراصدين الى ٣٨ راصد ، إضافة الى توسيع شبكة المتطوعين التابعين للجنة في المديرية النائية والبعيدة خصوصا في محافظات صعدة وحجة والحديدة وريمة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (٣٠٠٧) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (٣٠) نوع من أنواع انتهاكات حقوق الانسان ، واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (٧٥٠٠) شاهد ومبلغ وضحية ، واطلعت على حوالي (١٢٠٠٠) وثيقة، فضلا عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

في مجال التحقيق في الانتهاكات

استطاعت اللجنة بفضل جهود كافة طاقمها من الأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين احراز تقدما كبير في الوصول الميداني إلى مناطق جديدة في مختلف المحافظات اليمنية لإجراء التحقيقات المباشرة في الانتهاكات ، حيث نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد من النزولات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة إلى محافظات مأرب وحضرموت والضالع وتعز والجوف ولحج وأبين ، تم خلال ذلك القيام بزيارة ومعاينة عدد من السجون والاصلاحيات العامة والتحقيق في بعض وقائع الادعاء الهامة والمترتبة

في هذه المحافظات ، كما نفذت راصدي اللجنة وبشكل شبه يومي العديد من النزولات لمعاينة أماكن الانتهاكات التي شهدت سقوط ضحايا بسبب استهداف المدنيين بالمقذوفات المختلفة وانفجار الألغام الفردية وتفجير المنازل والتفجير القسري ، لاسيما في بعض المناطق النائية من بينها مديريات موزع والوازعية وصبر الموادم في تعز، والسبرة والمخادر ويريم والقفر في إب ، وأرحب ومناخه في محافظة صنعاء ، ومديريات المضاربة ورأس العارة وطور الباحة والقبطية في لحج ، وخب والشعف في الجوف ، وذي ناعم والزاهر وقيفه ورداع في البيضاء، ودمت ومريس وقعطبه في الضالع، و الدريهمي والتحيتا وبيت الفقيه والمنصورية في الحديدة، ورازح وساقين في صعدة ، ومديريات عبس وحرص و مستبأ وكشر وبكيل المير في حجة، والرجم والخبت في المحويت، ولودر والمحفد في أبين، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من الانتهاء من التحقيق في عدد (٢٥٠٧) حالة ادعاء تم رصدها من قبل اللجنة، توزعت على أكثر من (٣٠) نوعا من أنواع الانتهاكات التي منحتها اللجنة الأولوية في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق.

القسم الأول: نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون

الدولي الإنساني

أولا: قتل وإصابة المدنيين

شدت التشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية على ضرورة حماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وعدم جواز تعرضهم للهجوم أو التهديد به أو بث الذعر بينهم. وتأسيسا على ذلك، واستنادا إلى نص المادة (٣) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، والفقرات (١ - ٣) من المادة (١٣) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الغير دولية، أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، لما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار سلبية سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات الخاطئة أو العشوائية أو المقصودة على المدنيين والأحياء السكنية والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين. وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت بها، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير والمحددة بستة أشهر:

عدد (٧٧٦) واقعة قتل وإصابة مدنيين، سقط فيها (١١١٩) ضحية منهم (٤٠٨) قتيلاً، بينهم (٦٧) امرأة و (٨٩) طفلاً، و (٧١١) جريحاً منهم (٩٥) طفلاً و (١٣١) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً لآتي:

عدد (١٨٥) قتيلاً و(٥٩١) جريحاً تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي
عدد (٢٢٣) قتيلاً و(١٢٠) جريحاً تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات
التابعة للحكومة

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة قصف مخيم النازحين بمديرية الخوخة محافظة الحديدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٥ م.
تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (١١:٠٠) صباحاً بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٥ م، سقط صاروخ على وسط مخيم الجابر للنازحين بمديرية الخوخة محافظة الحديدة وادى الى تدمير (٨) خيام ومقتل امرأة واصابة (١٤) آخرين منهم (١٠) اطفال و(٣) نساء.

أسماء الضحايا:			
م	الاسم	العمر	ملاحظات
١	حجة احمد سعيد - قتيلة	٢٥ سنة	توفي جراء شظايا قذيفة هاون أصيب بها
٢	عامر عبده سليمان ابراهيم	١٧ سنة	توفي جراء إصابات بالغة من شظايا قذيفة هاون
٣	نجيبه لحجي فتيني	١٥ سنة	
٤	حنان علي علي	١٤ سنة	
٥	احمد عبدالله مهيوب	٥ سنوات	
٦	فاطمة عبدالرحمن مشرع	٤٠ سنة	
٧	محمد عبده علي سالم	١٢ سنة	
٨	هنادي عبده علي سالم	٩ سنوات	
٩	مريم داود شيش بشارة	٣٥ سنة	
١٠	وهبة سعيد عبدالله قبيع	٥٠ سنة	
١١	عالية علي علي صقير	١٢ سنة	
١٢	عبدالله عبده سليمان قبيع	٥٠ سنة	
١٣	شامه محمد سعيد عبدالله	١٥ سنة	
١٤	سلامة رجعة احمد علي	١٥ سنة	
١٥	ريم احمد مهيوب	١٠ سنوات	

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م م ص.)، و(م ن م.)، و(ع د ش ع.)، فإنه وفي حوالي الساعة (١١:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٥م، تم سماع صوت انفجار من الجهة الشمالية الشرقية لمخيم الجابر للنازحين ناتج عن سقوط صاروخ بمزرعة جوار المخيم وانفجار اخر ناتج عن سقوط صاروخ وسط المخيم مما تسبب في سقوط عدد من الضحايا من النازحين في المخيم وعددهم ١٥ ضحية من بينهم امرأة قتيلة وتدعى حجة احمد سعيد وعدد ١٤ ضحية تعرضوا لإصابات متفاوتة وتم اسعافهم الى المستشفى الميداني بالخوخة كما أدى القصف الى تدمير عدد (٨) خيام بشكل كلي وبجميع محتوياتها ، ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادات سكان المخيم الذين تم الاستماع إليهم، فإن المكان الذي سقط فيه الصاروخ هو عبارة عن مخيم يسكن فيه نازحين ، ولا توجد فيه او بالقرب منه أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين، من خلال فحص شظايا الصاروخ ونوعيته وزاوية واتجاه سقوطه ، أن مصدر إطلاق الصاروخ هو من الجهة الشمالية الشرقية للمخيم وتحديدًا من مزرعة الدنين والذي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال النازحين في المخيم والمسعفين والشهود والضحايا وذويهم، والتقارير الطبية المرفقة، وتقرير النزول الميداني لمحل الواقعة من قبل فريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينه بقايا الصاروخ واتجاه سقوطه، والصور الفوتوغرافية المرفقة، تؤكد صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عنه هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في مزارع الدنين شمال شرق مخيم الجابر في مدينة الخوخة.

٢- واقعة قصف حفل زفاف بمنطقة المجمع مديرية الحزم محافظة الجوف بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧م
تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٧م سقطت قذيفة على حفل زفاف بمنطقة المجمع مديرية الحزم محافظة الجوف مما أدى إلى مقتل ٥ اشخاص بينهم ٤ أطفال ، واصابة ستة آخرين.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	حمزه حمير ناصر	٩ سنوات
٢	وداد حمير ناصر	١٤ سنة
٣	هاجر فهد عبدالله التام	١٩ سنة
٤	إشراق حسن علي فاضل	٥ سنوات
٥	تهاني صالح مصلح	١٥ سنة

أسماء الجرحى:		
١	محمد حمير ناصر صالح	١٢ سنة
٢	ندى صالح مصلح	١٢
٣	امنية يحيى علي الفقيه	٤٠
٤	صالح محمد الاحمدي	٤ سنوات
٥	غنية صالح الدعوس	٢٩ سنة
٦	هايلة محمد الخيراني	٥٩ سنة
٦	سلمى سالم محمد مكهب	٨٦ عام

وبحسب ما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول الى مكان الواقعة و ما ورد في إفادات ذوي الضحايا ، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ح.ع.ف) و (ف.ع.ص) و (م.ن.ص) فانه في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ٢٠١٨/٧/١٧م تعرض حفل الزفاف الذي كان يقام في منطقة المجمع بمديرية الحزم للقصف بمقذوف صاروخي نوع كاتيوشا وذلك أثناء خروج النساء والأطفال من مكان الحفل وعندما هرع أبناء الحي الى مكان القصف وجدوا الجثث والاشلاء متناثرة في المكان ومنظر النساء والأطفال ملطخين بالدماء ، وقد تم اسعاف الضحايا الى المستشفى و كان اغلبهم قد فارق الحياه ولم ينجو من الضحايا عدا الضحية الطفل محمد حمير ناصر الذي خضع للعلاج في المستشفى الى ان تحسنت حالته الصحية ومن خلال فحص شظايا الصاروخ ونوعيته وزاوية واتجاه سقوطه ، تبين أن مصدر إطلاق الصاروخ هو من اتجاه جبال الساقية والتي تبعد عن مديرية الحزم عاصمة محافظة الجوف بما يزيد عن ٢٠ كلم بقصف والتي تسيطر عليها جماعة الحوثي .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما احتواه ملف القضية من صور ووثائق وشهادات وفاة ومحاضر نزول وتقارير معاينة وما ورد في اقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك، و ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي المتمركزة في جبال الساقية الكائنة في مديرية الحزم محافظة الجوف.

٣- واقعة الهجوم على قرية جحلان مديرية قعطبة بتاريخ ١٧\٦\٢٠١٨م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بانه في تمام الساعة الثامنة ليلاً بتاريخ ١٧\٦\٢٠١٨م هاجمت مجموعه مسلحة من عناصر جماعة الحوثي قرية جحلان مديرية مريس بالأسلحة الثقيلة والرشاشات الثقيلة والقناصات واستمر الهجوم حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، مما ادى الى مقتل ستة اشخاص، واصابة سبعة اخرين بينهم نساء واطفال والضحايا هم.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	سيده مصلح محمد التركي	٦٥ عام
٢	سعيد محمد مسعد التركي	١٧ عام
٣	ناصر مثنى علي عبدالله منصر	٢٦ عام
٤	يوسف مسعد سعيد التركي	٢٦ عام
٥	توفيق احمد عبدالله مطهر	٣٣ عام
٦	عادل مسعد مصلح منصر	٣٢ عام

الجرحى:			
م	الاسم	العمر	نوع الاصابة
١	محمد احمد علي مطهر	٢٦ عام	اصابة بالراس
٢	علي عبدربه سالم البعيسي	٣١ عام	اصابة بالصدر
٣	معين محمد سعيد ويس	٢٦ عام	شظايا في اليد اليمنى
٤	رشيد احمد علي مسعد مطهر	٣٦ عام	شظايا في القدم اليمنى
٥	هايل ناجي سعيد محمد التركي	٢١ عام	شظية بيده اليمنى
٦	عبدالله مسعد سعيد التركي	٢٩ عام	شظية بيده اليمنى
٧	محمد ناجي صالح عبدالله مطهر	٢٤ عام	عدة شظايا في القدمين

وبحسب ما ورد في افادات الضحايا وذويهم وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ج.ع.م.ت) و (ن.م.ص.ت) فانه وفي الساعة الثامنة مساء في تاريخ ١٧\٦\٢٠١٨م، هاجمت عناصر من جماعة الحوثي بقيادة المدعو هاشم الغرباني قرية جحلان الكائنة في مديرية مريس محافظة الضالع بالأسلحة الثقيلة والرشاشات والقناصات واستمر الهجوم على القرية حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وكان يتم قصف القرية واطلاق النار على المباني بصورة عشوائية ودون تمييز، كما أن عناصر جماعة الحوثي كانت تقوم بإطلاق النار حتى على الأهالي الذي كانوا يحاولوا اسعاف المصابين، وفد أدى الهجوم على القرية والقصف العشوائي على منازل المواطنين الى ترويع الأهالي ونتج عنه مقتل ستة اشخاص، واصابة سبعة اخرين بينهم نساء واطفال وتكرر الهجوم على القرية من قبل عناصر الجماعة المتمركزين على اطراف القرية عدة مرات في الأيام اللاحقة مما تسبب في نزوح العديد من الأهالي .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة والادلة التي حصلت عليها ومن خلال ما جاء في اقوال الشهود وافادات الضحايا والتقارير الطبية المرفقة، تأكد لدى صحة وقوع الانتهاك ، وان الجهة المسؤولة عنه هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في جبل ناصه بقيادة المدعو / هشام الغرباني.

٤- واقعة قصف قرية الخيامي – مديرية المعافر محافظة تعز بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وفي تمام الساعة (١١:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨م، تعرضت قرية الخيامي الواقعة في مديرية المعافر - محافظة تعز للقصف بعدد أربعة صواريخ مما ادى الى مقتل (٤) اشخاص بينهم امرأة و اصابة (٢١) شخص بينهم (١١) امرأة و(٩) اطفال

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	اروى احمد علي غالب	٣٥ سنة
٢	علي عبده شمسان فارح القاسمي	٥٥ سنة
٣	قصي عبد اللطيف عبد الجبار العكادي	١٦ سنة
٤	فازعة محمد مقبل الباقرى	٦٠ سنة

أسماء الجرحى		
م	الاسم	العمر
١	جهان عبدالوهاب عبدالرقيب	١٥ سنة
٢	عدي عبداللطيف عبدالجبار	١٣ سنة
٣	رملة عبدالعليم عبده سيف	٢٠ سنة
٤	وعفيفة فارح ناجي	٢٠ سنة
٥	ورود عبدالعظيم	٢٨ سنة
٦	عتيقة عبدالجبار	٤٥ سنة
٧	رشا علي عبدالرقيب	٢٥ سنة
٨	رفيده احمد عبدالرقيب	١٦ سنة
٩	نشوه عبدالقوي عبدالرقيب	٢٨ سنة
١٠	حليمة محمد علي الكبير	٢٠ سنة
١١	شداد زيد علي عبدالله	١٣ سنة
١٢	جابر عبداللطيف عبدالجبار	٨ سنة
١٣	حليمة عادل حمود	٢٠ سنة
١٤	ام كلثوم محمد عبدالجبار	٢٣ سنة
١٥	فاطمة محمد احمد شمسان	٢٥ سنة
١٦	عبده ثابت اللحجي	٦٠ سنة
١٧	احمد عبدالله علي علالة	١٢ سنوات
١٨	مهند عبدالله علالة	١٠ سنة
١٩	اشرف نجيب عبده ناجي	١١ سنة
٢٠	روضة احمد غالب	٢٥ سنة
٢١	فاطمة محمد علي ناجي	١٧ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع ع ا)، و(ع ع س م)، و(ع ع ا)، و(م ع ع ا) فإنه في صباح يوم الاثنين وعند حوالي الساعة (١١:٠٠) بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨م، سقط صاروخ يعتقد انه من نوع كاتيوشا على قرية الخيامي بجوار مقبرة القرية مما أدى الى إصابة الطفل عمران عفيف (١٥) سنة وعلى اثر ذلك تجمع اهالي القرية بجوار المواطن منزل عبده ياسين لمشاهدة المصاب الذي تم نقله الى هناك ولمحاولة إسعافه ثم وبعد اقل من نصف ساعة تم سماع صفير صاروخ اخر وسقط بالقرب من المكان الذي يتجمع فيه الاهالي جوار منزل عبده ياسين وعلى

بعد حوالي ١٠ امتار منهم مما أدى الى سقوط عدد كبير من الضحايا على الأرض بين قتيل وجريح، اضافة الى مقتل عدد كبير من المواشي ، ثم تلى ذلك بحوالي عشر دقائق سقوط صاروخ ثالث يبعد عن مكان سقوط الصاروخ الثاني بحوالي ٥٠٠ متر على الاقل ولم يصب فيه احد لأنه سقط في احد المزارع ، وبعد ذلك بحوالي عشر دقائق ايضا سمع دوي انفجار بسبب سقوط صاروخ رابع انفجر امام بوابة المعهد التقني بقرية الخيامي حيث كان يقام داخل المعهد عرض لقوات الامن الخاصة (الامن المركزي) قبل سقوط الصاروخ الرابع بساعه على الاقل وتسبب القصف بالصاروخ الأخير في سقوط عدد اخر من القتلى والجرحى وجميعهم من المدنيين، ويبعد المعهد التقني حيث سقط الصاروخ الرابع عن موقع سقوط الصاروخ الأول حوالي (١٥٠٠) متر وعن موقع سقوط الصاروخ الثاني (١٠٠٠) متر، وقد تبين من خلال الفحص والمعاينة ان جميع هذه الصواريخ قادمة من اتجاه منطقة دمنة خدير شرق قرية الخيامي التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، والقرية المستهدفة هي عبارة عن تجمع سكاني كبير يبعد قرابة ٥٠ كيلو عن مناطق الاشتباك

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي تم جمعها من مكان سقوط الصواريخ ، ومن خلال ما ورد في أقوال الشهود وافادات ذوي الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة بالملف ، بما في ذلك تقرير المعاينة لشظايا المقذوفات، واتجاه سقوط المقذوفات، تبين للجنة ثبوت وقوع الانتهاك ، كما تبين ان الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي التي تسيطر على منطقة دمنة خدير والتي تحد مديرية المعافر من الشرق والتي يتمركز فيها عناصر الجماعة

نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات الحكومية:

- ١- واقعة قصف قارب صيد في قرية صيرة - مديرية زنجبار - م/اين بتاريخ ٢٠١٥\٨\١٢ م
تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٠١٥\٨\١٢ م أطلقت طائرة عسكرية صاروخين على قارب صيد بالقرب من قرية صيرة منطقة الشيخ سالم - مديرية زنجبار محافظة أبين، ونتج عن ذلك تدمير القارب ومقتل ثلاثة اشخاص كانوا على متنه وهم :

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
١	عبود صالح حميد عبدالله	١٩ سنة
٢	بشير عبدالله ناصر عبدالله	٣٦ سنة
٣	عبد مهدي بالليل حمود	١٧ سنة

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة ، وما ورد في افادات ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذي تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م،ب،ح،ع) ، (ص،ع،ن،ع) ، (ص،ح،ع،أ) ، (ص،ع،ن،ع) فانه في تمام الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٠١٥\٨\١٢ م تعرض قارب الصيد الذي كان يقل الضحايا المذكورين، والذي كان متواجد في ساحل قرية صيرة - مديرية زنجبار - م / ابين للقصف بصاروخين من قبل طائرة حربية تابعة لقوات التحالف كانت تحلق فوق سماء القرية وشاهدها المواطنين من أبناء القرية أثناء تحليقها وعند قيامها بإطلاق الصواريخ على القارب ، مما ادى الى تدمير القارب وقتل كل من كان عليه وذلك بالرغم انه وبحسب ما تضمنته الافادات وشهادة الشهود لم يكن هناك أي هدف عسكري في ساحل القرية في حينها كما أن الضحايا جميعهم من أبناء القرية ومن الصيادين الذين لا علاقة لهم بالحرب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما احتواه ملف القضية من صور ووثائق وشهادات وفاة ومحاضر نزول وتقارير معاينة وما ورد في اقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك، و ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي طيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن كون الاستهداف قد تم بطائرة حربية شاهدها المواطنين وهي تحلق فوق سماء قرية صيرة وتطلق الصواريخ على القارب الذي كان يقل الضحايا، وباعتبار طيران التحالف هو المسيطر على الاجواء اليمنية في حينها ، وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

٢- واقعة قصف منزل نادي الاجدع مديرية ردمان محافظة البيضاء بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٨ م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بانه في عند الساعة ٩:٢٠ مساء

بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٨ م تعرض منزل الضحية نادي محمد عبدالله الاجدع المستنيري الكائن في قرية حوران مديرية ردمان بمحافظة البيضاء للقصف مما ادى الى تدمير المنزل ومقتل وإصابة ١١ شخص من سكان المنزل وهم :

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	عبدالله محمد عبدالله الاجدع	٣٠ سنة
٢	عائشة محمد الوهي	٢٧ سنة
٣	رحمة عبدالله محمد الاجدع	٣ سنوات
٤	محمد عبدالله محمد الاجدع	سنتين
٥	فاطمة محمد عبدالله الاجدع	٤٠ سنة
٦	فهد نادي محمد عبدالله الاجدع	٧ سنوات
٧	معتز نادي محمد عبدالله الاجدع	عام

اسماء الجرحى		
م	الاسم	العمر
١	نادي محمد عبدالله الاجدع	٤٠ سنة
٢	محمد نادي محمد عبدالله الاجدع	١١ سنة
٣	فلاه ضيف الله محمد	٢٢ سنة
٤	أشواق علي صالح الاحمدي	٢٥ سنة

وقد باشر فريق اللجنة المكلف بالنزول الانتقال إلى مكان الواقعة ومعاينة المكان والاستماع إلى افادات عدد من الضحايا وذويهم وشهادة الشهود ومنهم (ع ن م) و (ر م ع) و (ز م ج) و (ع م آ) والذي أكدوا للجنة بأنه في الساعة ٩:٢٠ من مساء يوم الأحد الموافق ١٦/٩/٢٠١٨م سمع أهالي القرية صوت طيران يخلق في سماء المنطقة استمر لفترة بعدها سمع صوت انفجار كبير من جهة منزل الضحية نادي الاجدع الذي يقع على أطراف قرية حوران والذي يسكن فيه هو وعائلته المكونة من زوجته وابنائها بالإضافة إلى أسرة أخية وحينما هرع أبناء القرية إلى مكان الانفجار وجدوا المنزل مدمر بالكامل والى جواره سيارة الضحية مدمرة، هي أيضا واشلاء وجثث الضحايا تتناثر في المكان فتم اخراج الجثث واسعاف الجرحى وكان معظمهم حالتهم حرجة حيث بلغ عدد الضحايا ١١ شخص منهم ٧ قتلى و٤ جرحى ومعظمهم من النساء والأطفال وجميعهم من المدنيين ولم يكن يوجد بالقرب من المنزل اي هدف او ثكنة عسكرية كما ان القرية والمنطقة لا تشهد اي عمليات عسكرية .

النتيجة

من خلال الاطلاع على ما تضمنه ملف الواقعة وما ورد في افادات الضحايا وذويهم وشهادة الشهود وما ورد في تقرير المعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول وما تحكيه الصور والتقارير الطبية ، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك المتمثل بقصف منزل الضحية نادي الاجدع في قرية حوران مديرية ردمان بمحافظة البضاء وثبوت مسؤولية طيران التحالف العربي عن هذه الواقعة باعتباره الطيران الوحيد الذي يسيطر على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

٣- واقعة قصف سيارة تقل مدنيين في منطقة العريش - مديرية موزع - محافظة تعز

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في يوم الجمعة الموافق ٢٠١٨/٤/٢٠ الساعة (١٠:٣٠) صباحاً، كان محفوظ غالب عائد الى مديرية موزع قادماً من منطقة البرح بسيارته نوع (هيلوكس) التي كان يعمل بها في نقل الركاب بين مديرية موزع والبرح وعند وصول السيارة الى منطقة العريش تعرضت السيارة للقصف المباشر مما تسبب في مقتل (١٩) شخص هم جميع الركاب الذين كانوا على متن السيارة والضحايا هم:

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	منصور احمد محمد مهجلي	٢٥ سنة
٢	تامر هائل احمد	٢١ سنة
٣	عبدالله ثابت احمد	٤٣ سنة
٤	شكري طالب محمد	٣٢ سنة
٥	عبدالله سالم	٥٨ سنة
٦	هاشم محمد عبدالله	٣٥ سنة
٧	محفوظ طالب محمد	٤٠ سنة
٨	حسن علي عمر زيد	٧٠ سنة
٩	احمد محمد هكيب	٥٨ سنة

١٠	صدام عبده علي هكيب	٢٥ سنة
١١	نائل علي احمد	١٢ سنة
١٢	راشد عبدالله عبده	١٩ سنة
١٣	محمد عبده الحاوي	٦٠ سنة
١٤	علي محمد عبده الحاوي	٤٠ سنة
١٥	ثابت سعيد الحاوي	٦٠ سنة
١٦	عبدالله احمد الحاوي	٣٥ سنة
١٧	محمد احمد الحاوي	٢٥ سنة
١٨	جواد محمد احمد	٩ سنوات
١٩	سالم احمد عرجاش	٢٠ سنة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في القضية من خلال النزول الميداني إلى مكان الواقعة، وتمت مقابلة عدد من ذوي الضحايا، والاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم (ع.ا.م.م)، و(م.ح.س)، و(م.م.ع.هـ)، والذي افادوا أن الطيران كان يحلق فوق سماء المنطقة في الوقت الذي كانت فيه سيارة الضحية محفوظ غالب تسير في الطريق بالقرب من مفرق موزع في منطقة العريش وعلى متنها مجموعة كبيرة من الركاب، وأثناء ذلك تم قصف السيارة بصاروخ استهدفها بشكل مباشر مما أدى إلى مقتل جميع الركاب الذين كانوا عليها، ثم بعد ذلك استمر الطيران بالتحليق ولم يستطع احد من المواطنين الاقتراب من المكان لعدة ساعات خوفا من ان يتم القصف مجددا، وبعد ان تم التأكد من مغادرة الطيران هرع الأهالي الى المكان ووجدوا جثث الضحايا متفحمة في موقع القصف والاشلاء متناثرة في كل مكان فقاموا بجمع الجثث والاشلاء ودفنها جميعا، كما افاد الشهود بأنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري في المنطقة التي تم استهدافها. وان جميع الضحايا من المدنيين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات الذي قامت به اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني، وما ورد في أقوال الضحايا وأقاربهم، وشهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، وما تضمنته شهادات الوفاة الخاصة بالضحايا والمرفقة بالملف، وحيث ان الواقعة حدثت في منتصف النهار، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وشاهدوه وهو يحلق بعلو منخفض في سماء المنطقة، وأعقب ذلك قصف السيارة بصاروخ جو ارض أدى الى تدميرها ومقتل كل من كانوا عليها. وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب

تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي هو المسؤول عن هذه الواقعة. وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

٤- واقعة قصف طيران التحالف لعمارة/ يونس قاسم محمد الطيب كريتر - عدن - بتاريخ

٢٧\٤\٢٠١٥م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تاريخ ٢٧\٤\٢٠١٥م يوم الاثنين الساعة الثامنة صباحاً في منطقة القطيع شارع مأرب بمديرية كريتر سقط صاروخ على عمارة الضحية / يونس قاسم محمد الطيب المكونة من ثلاثة ادوار مما ادى الى تدمير العمارة وسقوط (٤) قتلى واثنين جرحى والضحايا هم:

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	يونس قاسم محمد الطيب	٥٣ عام
٢	ايهاب قاسم محمد الطيب	٤٢ عام
٣	بشرى قاسم غلام	٣٧ عام

اسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	ايهاب يونس قاسم محمد الطيب	١١ عام
٢	مريم يونس قاسم محمد الطيب	٣ اعوام

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني الى مكان الواقعة ومقابلة ذوي الضحايا والاستماع الى عدد كبير من الشهود والمسعفين ومنهم: (م،ق،غ،ح) ، (م،م،ح،هـ) ، (ر،أ،ب) ، (ف،م،ع،أ) والذي أفادوا بأنه وبعد سيطرة عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح على مديرية كريتر كانت مجموعات من هذه العناصر متمركزة في منطقة معاشيق وفي منزل الرئيس السابق علي سالم البيض وكذا في مقر البنك الاهلي ونادي التنس وكان

يوجد على بعض المباني عدد من القناصة وكان طيران التحالف بقصف في المنطقة بشكل مستمر وبكثافة وفي يوم الاثنين بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٥ م كان هناك تحليق كثيف للطيران وعند الساعة الثامنة صباحا تفاجئ الاهالي بسقوط صاروخ على عمارة الضحية / قاسم الطيب المكونة من ثلاثة ادوار مما أدى الى انهيارها بالكامل وتوفي جراء ذلك يونس قاسم الطيب وزوجته بشرى قاسم غلام وابنه قاسم يونس الطيب وشقيقه ايهاب يونس قاسم محمد الطيب واصيب ابن اخيه ايهاب يونس قاسم الطيب وابنته مريم يونس قاسم واثر ذلك هرع الاهالي الى مكان القصف وقاموا بانتشال الجثث من تحت الانقاض كما تم اسعاف الجرحى الى المستشفى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما جاء في تقرير الفريق الميداني واقوال اقرباء الضحايا وشهادة الشهود والمسعفين الذي استمعت اليهم اللجنة، وما تضمنته التقارير الطبية وشهادات الوفاة للضحايا ولكون الواقعة حدثت صباحاً وسمع معظم الاهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في سماء المنطقة واعقب ذلك قصف صاروخي على العمارة التابعة للضحية، وحيث ان كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك وان الاستهداف تم من خلال قصف الطيران وحيث ان السيطرة على اجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فانه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة صحة وقوع الانتهاك وان طيران التحالف هو المسؤول عن هذه الواقعة، وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

ثانياً: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و«البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، والذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية. ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات

لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالتحقيق في عدد (٥١) واقعة انتهاك متعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال القتالية والعسكرية وجميع هذه الانتهاكات المتعلقة بتجنيد الأطفال انفردت بها جماعة الحوث.

نماذج لعدد من الوقائع التي انتهت اللجنة التحقيق فيها والمتعلقة بتجنيد الأطفال :

١- واقعة تجنيد ومقتل الطفل (ي.ع.ص.أ) ١٥ سنة - أمانة العاصمة ٢٠١٨/١٢/٤ م
تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة أن الطفل (ي.ع.ص.أ) ١٥ سنة - من أبناء حي الصافية بأمانة العاصمة تم اخذه من المدرسة وتجنيدته في المرة الأولى في نهاية العام ٢٠١٧ م وبعد تقدم والده ببلاغات وشكاوى ومطالبته بضرورة إعادة ابنه اليه تم السماح للضحية بالعودة ثم بعد ذلك وبتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٠ م اتصل الضحية بوالدته التي تعيش في منزل اخر غير منزل والده وأبلغها أنه سيذهب إلى عند صديق له ، لكنه اختفى بعد ذلك لمدة ١٤ يوم ثم بعد قيام عائلته بالبحث عنه تم ابلاغهم بانه قتل في الجبهة وأن جثته في المستشفى العسكري.

وبحسب ما ورد في افادة ذوي الطفل الضحية ، وما جاء في شهادة شهود الواقعة الذي تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م ع م ج) و (ا ع ص ا) فإنه وفي نهاية العام ٢٠١٧ م تم أخذ الطفل (ي.ع.ص.أ) ١٥ سنة والذي كان بدرس في الصف التاسع من المدرسة التي يتعلم بها من قبل إحدى قيادات جماعة الحوث وهو المدعو إبراهيم السريحي المكنى بابو مالك والذي يقوم باستقطاب الأطفال من مركز بدر الموجود جوار جامع بدر الكائن في حي الصافية شارع ٤٥ وتم مباشرة نقل الضحية إلى الجبهة للقتال دون موافقة وعلم والده ووالدته ، وفي حينها قام والد الطفل بالبحث عن ابنه وقدم عدد من البلاغات والشكاوى الى البحث الجنائي وقسم شرطة ٤٥ بأمانة العاصمة ، ثم وبوساطة من المدعو مبارك المشن القيادي في جماعة الحوث في منطقة الصافية بأمانة العاصمة طلب من والد الطفل التنازل عن البلاغ ضد المدعو إبراهيم السريحي وسيتم إعادة ابنه اليه ، وبالفعل تم إعادة الطفل الى المنزل لكنه كان قد تلقى المحاضرات العقائدية وتم إعطائه دورات عسكرية وثقافية من قبل قيادة جماعة الحوث ثم بعد ذلك وبتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٠ م اتصل الضحية

الطفل بوالدته التي كانت تعيش في منزل منفصل وابلغها بأنه سيذهب الى صديق له واختفى بعد هذه المكالمات وبعد متابعة اهل الضحية وبحثهم عنه في كل مكان وبتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠١٨م تلقت عائلة الطفل اتصال من قبل عناصر من جماعة الحوثي ابلاغهم فيه بان الطفل قد قتل وان جثته موجوده في المستشفى العسكري.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال المبلغ، وشهادة شهود الواقعة، ثبت لدى اللجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن هذا الانتهاك، وبالتحديد إدارة مركز بدر في حي الصافية والقيادي في جماعة الحوثي المدعو إبراهيم السريحي المكنى بأبو مالك ، إضافة إلى بقية قيادة الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية، وتدريبه، والزج به في جبهة القتال.

٢- واقعة تجنيد الاطفال وهم : (م.م ص ع) – (ع.ا.ق) – (ع.ي.ز) – (ع.خ.ع) - (ز.م.ص.) / مدرسة الفاروق بالرجم – مديرية الرجم – محافظة المحويت بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٨م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية وما ورد في افادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود وهم : (م.ح.ص) و (س.إ.ح) انه بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٨م تم تجنيد خمسة اطفال من طلاب مدرسة الفاروق بمديرية الرجم محافظة المحويت وجميعهم لا تتجاوز اعمارهم خمسة عشر سنة بامر من مشرف المديرية المدعو (ابو مالك) ومجموعة آخرين من قيادة الجماعة في المديرية منهم علي يحيى المرجلة وبسام صالح وذلك بغرض الزج بهم في الحرب وارسالهم الى الجبهات خصوصا بعد ان فشلت حملات التجنيد للكبار التي تقوم بها الجماعة مما اضطر قيادة الجماعة خطف بعض الاطفال من المدارس والمرافق العامة ، والقيام بتجنيدهم ومن دون اذن او حتى علم اهالي الاطفال , كما جاء في افادة ذوي الضحايا ان قيادة الجماعة ترفض اعادة الاطفال الى اهاليهم برغم مناشدة الاهالي المتكررة ومطالبتهم بإعادة اطفالهم .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية والتقارير المرفقة وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف المديرية المدعو ابو مالك وبمشاركة عدد من قيادة الجماعة في المديرية ومنهم علي يحيى المرجلة وبسام صالح . إضافة إلى بقية قيادة الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية، وتدريبه، والزج به في جبهة القتال.

٣- واقعة تجنيد ومقتل الطفل (و.ع.ق.أ) ١٥ سنة - مديرية عيال سريح - محافظة عمران بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية وما ورد في افادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود ومنهم : (ح.ق.م.ج) و (ص.ح.ح.أ) انه بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ م قامت عناصر من جماعة الحوثي بقيادة المشرف الامني في المديرية باخذ الضحية الطفل (و.ع.ق.أ) ١٥ سنة - الى احد المعسكرات التابعة للجماعة بدون علم او موافقة عائلته وهناك تم تجنيد الطفل وتدريبه على القتال على مختلف الاسلحة من خلال دورة عسكرية وثقافية لمدة اسبوعين ثم بعد ذلك تم ارساله الى جبهة الحديدة ليقاتل في صفوف الجماعة وبعد فترة من ارساله تم ابلاغ عائلة الضحية بانه قد قتل في جبهة التحيتا بمحافظة الحديدة .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية والتقارير المرفقة وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك بحق الضحية وان الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية عيال سريح إضافة إلى بقية قيادة الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية، وتدريبه، والزج به في جبهة القتال.

٤- واقعة تجنيد ومقتل الضحية (ه.ع.ص.ح) ١٤ سنة - مديرية سنحان محافظة صنعاء

تلخص الواقعة بحسب ملف القضية لدى اللجنة وبحسب افادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود الذين استعمت لهم اللجنة ومنهم : (ح.ع.أ.س) و (م.أ.ع.ج) بأنه في بداية العام ٢٠١٨ م تم تجنيد الطفل الضحية (ه.ع.ص.ح) ١٤ سنة من أهالي مديرية سنحان عزلة وادي الاجبار محافظة صنعاء وهو من مواليد العام ٢٠٠٤ م وذلك من قبل مشرف وقيادة جماعة الحوثي في مديرية سنحان الذي قاموا بتجنيد الطفل وضمه الى صفوف الجماعة واخذه إلى أحد المعسكرات التابعة للجماعة ، حيث تم إخضاعه لدورة ثقافية وعسكرية لمدة أسبوعين ثم بعدها تم إرساله الى جبهة الساحل الغربي للقتال مع عناصر الجماعة في المعارك التي تدور هناك ، وبتاريخ ٢٠١٨/١١/١ م تم إبلاغ عائلة الضحية بأنه قد قتل وهو يقاتل في صفوف جماعة الحوثي في جبهة الساحل الغربي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك بحق الضحية وان الجهة المسؤولة عن ارتكاب

هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي ، بقيادة مشرف الجماعة في مديرية سنحان إضافة إلى بقية قيادة الجماعة المسؤولين عن تجنيد الضحية، وتدريبه، والزج به في جبهة القتال.

ثالثا: زراعة الألغام

تعتبر زراعة الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها: «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨ م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زراعة الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تمنحها اللجنة الكثير من الاهتمام في عملية الرصد والتحقيق ، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، رصدت اللجنة (٤٤) حالة زراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (٥٢) قتيلًا، بينهم (٤) نساء و(١١) طفل ، إضافة إلى سقوط (٣٠) جريح، من بينهم (٨) نساء و (٤) أطفال، تنفرد بالمسؤولية فيها جماعة الحوثي

نماذج من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام التي انهدت اللجنة التحقيق فيها :

١- واقعة مقتل الضحايا جمال ناصر وتوفيق ناصر ورضوان ناصر وشمس الدين معين واصابة يوسف ناصر ومعاذ معين، محافظة تعز، مديرية المخا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود، ومنهم: (ن.ع.ع) و(ف.ز.م) و(ب.ز.م) بأنه في حوالي الساعة (١:٣٠) ظهرًا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠م، وأثناء ما كان الاطفال الضحايا جمال ناصر وتوفيق ناصر ورضوان ناصر وشمس الدين معين ويوسف ناصر ومعاذ معين يركبون على متن دراجه نارية في مزارع الرمة منطقة يختل مديرية المخا ، متجهين الى مزرعتهم انفجر بهم لغم أرضي أدى الى نسف الدراجة النارية التي كانوا عليها ونتج عن ذلك مقتل اربعة اطفال وهم توفيق ورضوان وشمس الدين وجمال، واصابة اثنين اخرين هم يوسف ناصر الذي بترت رجله في الانفجار ومعاذ معين الذي اصيب بشظايا في أضلاعه وكسور في رجله اليمنى وتم اسعاف المصابين الى مستشفى اطباء بلا حدود في المخا ثم تم تحويلهم الى محافظة عدن لتلقي العلاج ، اما القتلى فقد تم تجميع اشلائهم ودفنهم في القرية ، كما أفاد شهود الواقعة بأن جماعة الحوثي هي الجهة التي كانت مسيطرة على المزرعة وهي التي قامت بزراعة العديد من الألغام في العديد من المزارع قبل انسحابهم من المنطقة بهدف إعاقة تحرك أفراد المقاومة وقوات الجيش .

أسماء وبيانات الضحايا

م	اسم الضحية	العمر	الحالة
١	جمال ناصر علي عبدالله	١٣ سنة	متوفي
٢	توفيق ناصر علي عبدالله	١٠ سنة	متوفي
٣	رضوان ناصر علي عبدالله	٨ سنة	متوفي
٤	شمس الدين معين علي عبدالله	١٣ سنة	متوفي
٥	يوسف ناصر علي عبدالله	١٦ سنة	بترت رجله وشظايا في أنحاء متفرقة بالجسم
٦	معاذ معين علي عبدالله	١١ سنة	كسور في الاضلاع وكسور في الرجل اليمنى

٢- واقعة مقتل الضحية ناسي صالح سالم علي وعبد عوز حيدر واصابة/ صالح سالم عوز ناصر

مديرية تبين - م/ لحج بتاريخ ٢٠١٥\٨\٤

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بانه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤م واثناء ما كان الضحيتين ناسي صالح سالم علي وعبد عوز حيدر و صالح سالم عوز ناصر يركبون على متن عربة خشبية يجرها جمل، وعند وصولهم الى منطقة بجوار اللواء الخامس - مديرية تبين - م/ لحج، انفجر بهم لغم ارضي تسبب بقتل الضحيتين / ناسي صالح سالم علي وعبد عوز حيدر واصابة / صالح سالم عوز ناصر بشظية في العين اليمنى.

اسماء القتلى:

م	اسم الضحية	العمر	ملاحظات
١	ناسي صالح سالم علي	٣٣ سنة	
٢	وعبد عوز حيدر	٣٤ سنة	

اسماء الجرحى:

م	الاسم	العمر	نوع الاصابة
١	صالح سالم عوز ناصر	٢٥ عام	اصابة في العين اليمنى - نتج عنها ازالة العين

وبحسب ما ورد في افادات الضحية وذوي القتلى، وما جاء في شهادة شهود الواقعة والتي تم الاستماع اليهما من قبل اللجنة ومنهم: (م.م.م.س) و (ف.ر.ع.م) فانه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤م، وعندما كان الضحايا المذكورين على متن عربة خشبية يجرها جمل، انفجر بهم لغم ارضي في منطقة اللواء الخامس - مديرية تبين - م/ لحج، قامت بزراعته جماعة الحوثى وصالح الذي كانت تسيطر على المنطقة قبل انسحابها منها وتسبب الانفجار

في مقتل الضحيتين / ناسي صالح سالم علي وعبدہ عوض حيدرہ واصابة / صالح سالم عوض ناصر في العين اليمنى، حيث قام الاطباء بإزالة العين بالكامل نظرا لتضررها من جراء شظايا الانفجار وبحسب ما هو موضح في التقرير الطبي المرفق بالملف والصادر من مستشفى صابر بمحافظة عدن بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤م، وبحسب ما تحكيه شهادات الوفاة للقتلى المرفقة بالملف .

٣- واقعة إصابة الضحيتين قاسم احمد محسن المنتصرو سحر راجح الصيادي في منطقة بعيس

مديرية دمث - محافظة الضالع بتاريخ ٢٠١٨\١٢\٤م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادات الضحايا وما ورد في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم: (ع.م.م. و (و.م.ص) و (ف.م.ع) وما بينته التقارير المرفقة، فانه في الساعة الحادية عشر من صباح يوم ٢٠١٨/١٢/٤م، خرج الضحية / قاسم احمد محسن المنتصر من منزله الكائن في منطقة بعيس مديرية دمث محافظة الضالع، برفقة زوجة ابنه الضحية / سحر راجح محمد محمد الصيادي، حيث انفجر بهما لغم ارضي تم زراعته من قبل عناصر جماعة الحوثي عندما كانت تسيطر على المنطقة، مما ادى الى بتر الساق اليسرى للضحية / قاسم احمد محسن المنتصر وتمزق في العصب والشریان الخلفي للساق الايمن، إضافة الى عدة جروح أخرى عميقة في أجزاء متفرقة من جسمه كما تسبب الانفجار أيضا في إصابة الضحية / سحر راجح محمد محمد الصيادي بعدة شظايا في البطن والطرف السفلي الايمن وحروق في انحاء متفرقة من الجسم.

اسماء الضحايا			
م	اسم الضحية	العمر	ملاحظات
١	قاسم احمد محسن المنتصر	٦١ عام	
٢	سحر راجح محمد محمد الصيادي	٢٢ عام	

واقعة انفجار لغم فردي في مديرية ارحب - بني الزبير محافظة صنعاء بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنته ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في شهادة الشهود ومنهم (ر.م.ص) و (ع.ح.ر) انه في تمام الساعة (١١:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٦م انفجر لغم فردي بالضحية الطفل حميد بكيل علي الزبيري البالغ من العمر (١٣ سنة) اثناء عودته من مدرسته الى المنزل مما ادى الى وفاته في الحال . وبحسب افادة الشهود من

ابناء المنطقة فان المكان المزروع فيه اللغم هو طريق فرعي في مديرية ارحب محافظة صنعاء وهي من المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي والتي تقوم بزراعة الألغام الفردية فيها لإعاقة اي هجوم او تحرك باتجاه المواقع التي تسيطر عليها

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المذكورة، وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها، والمناطق والطرق التي تنسحب منها. كما تبين للجنة، من خلال العديد من الأدلة، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذين تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق، بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها مستخدمة معدات ومقرات الجيش التي قامت بالسيطرة عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق والمحافظات، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، والتي تحظر صناعة ونقل وتخزين واستخدام هذا النوع من الألغام.

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية

أولت اللجنة اهتماماً كبيراً برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزوناً تاريخياً لتراث الشعب اليمني. ويُعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقاً للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (١٦) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي تحظر ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب. وفي هذا الإطار فقد قامت اللجنة خلال فترة التقرير برصد وتوثيق عدد (٥) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق، ثبتت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي (٣) وقائع، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن واقعتين.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية.

(١) جماعة الحوثي :

١- واقعة تحويل قلعة البيضاء الاثرية إلى ثكنة عسكرية - محافظة البيضاء

نبذه تاريخية عن قلعة البيضاء :

تقع قلعة البيضاء التاريخية على مرتفع صخري يطل على مدينة البيضاء ويرتفع حوالي ٢٥٠٠ م عن مستوى سطح البحر، وهي مكونة من عدد من الحصون وأبراج الحراسة ويحيط بها سور دائري يحيط بها من جميع الجوانب، والمنطقة التي بنيت فيها القلعة هي في الأصل كانت تعتبر مدينة البيضاء القديمة ، وإلى القلعة والمرتفع الصخري المبنية عليه تنسب مدينة البيضاء الحالية عاصمة محافظة البيضاء وذلك بسبب اللون الأبيض الذي يميز الجبل المبني عليه القلعة، وهناك عدة أقوال بشأن تاريخ بناء القلعة حيث يرى البعض أنها بنيت في عهد الملك الحميري شمر يهرعش بدليل أنه لا زال البعض يسمي القلعة والمدينة حتى اليوم قلعة شمر، فيما يرى آخرون أن القلعة بنيت في وقت لاحق وكانت تستخدم كمقر لحكم الدول والسلاطين الذين تداولوا على حكم مدينة البيضاء والمناطق المجاورة لها، وفي عهد الامام يحي حميد الدين بعد سيطرة جيشة على مدينة البيضاء تم اتخاذ القلعة كمركز للحكم ومقر لإقامة قيادة الجيش ، وفي تلك الفترة تم إضافة بعض الأبنية الى القلعة كما تم ترميم السور الخارجي والذي تم ترميمه ايضا في وقت لاحق بعد قيام الجمهورية .

ملخص الواقعة :

تتلخص الواقعة حسب إفادة مدير مديرية البيضاء وشهادة الشهود ومنهم (ح.م. ص) و(م.أ.ل) بأنه وعند اقتحام عناصر جماعة الحوثي لمدينة البيضاء في بداية العام ٢٠١٥م انتشرت العناصر التابعة للجماعة في المدينة وسيطرت على كافة المراكز الحكومية والمواقع العسكرية والأمنية فيها ومن المناطق التي تم السيطرة عليها واقتحامها مبنى قلعة البيضاء التاريخية حيث تمركز فيه عدد كبير من العناصر التابعة لجماعة الحوثي وقاموا بتحويل القلعة إلى ثكنة عسكرية واستخدام المباني والمرافق التابعة للقلعة كقاعدة إدارية ومقر عسكري للمسلحين التابعين لجماعة الحوثي ولا زال عناصر جماعة الحوثي منتشرين في القلع ويتخذوا منها مقر لقيادة أعمالهم العسكرية حتى الان ، مما قد يعرضها للقصف ويلحق الضرر بالمباني والمعالم التاريخية الموجودة فيها .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين تم الاستماع اليهم ، وما تحكيه الصور المرفقة بالملف ، فإن عناصر جماعة الحوثي في محافظة البيضاء بقيادة مشرف الجماعة (المدعو أبو احمد حمران) هي المسؤولة عن هذا الانتهاك.

٢- (واقعة قصف قلعة دار الحيد) والمعروف بمنزل الامير شعفل (الضالع)

- نبذة عن قلعة دار الحيد :

تعتبر قلعة دار الحيد الاثرية بمحافظة الضالع من اهم المعالم التاريخية في مدينة الضالع ويعود بناءها الى القرن الثالث عشر الميلادي وتقع قلعة دار الحيد على قمة ربوه صخرية مرتفعة عن سطح مدينة الضالع الى جهة الجنوب وتتكون من اربعة ادوار وتقع الى الغرب من القلعة العثمانية التاريخية وتحيط بها اسوار مرتفعة تتخللها ابراج للمراقبة وشرفات دفاعية وبنيت القلعة لغرض الدفاع عن المدينة ولتكون مقراً لحكم امراء الاسرة الحاكمة في عاصمة الامارة مدينة الضالع كما توجد بجانب القلعة الكثير من المباني التاريخية الذي لعبت دوراً حيوياً في تاريخ اماره الضالع .

ملخص الواقعة :

تتلخص الواقعة بحسب ملف القضية وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم (م.ع.ع) و (ع.م.ع) وبحسب ما اثبته تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة فانه وخلال الفترة من تاريخ ٢٩/٣/٢٠١٥م وحتى تاريخ ٢٥/٥/٢٠١٥م تم قصف قلعة دار الحيد الاثرية المعروفة بقصر الامير شعفل من قبل عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح المرابطة في مقر لواء عبود والذي كان يتواجد فيه اللواء (٣٣) مدرع بقيادة اللواء / عبدالله ضبعان واستمر القصف بشكل متقطع لأكثر من شهرين مما ادى الى تدمير اجزاء من مباني القلعة والحق بها الكثير من الاضرار وعلى نحو ما هو مبين في الصور والوثائق المرفقة بالملف .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه تقرير الفريق الميداني المكلف بالنزول والصور ومقاطع الفيديو المرفوعة فان جماعة الحوثي وقوات صالح هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك .

(٢) طيران التحالف والقوات الحكومية:

١- هدم مسجد الفازه – مديرية التحيتا – محافظة الحديدة

نبذه عن مسجد الفازه :

مسجد الفازة احد اقدم المساجد في اليمن ويقع في قرية الفازة على ساحل البحر الاحمر والتب تتبع مديرية التحيتا ١٠ كم الى الغرب من مدينة زبيد، ويقع هذا المسجد على مرتفع صخري يرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي أربعة أمتار فقط ، وينسب بناء جامع الفازة إلى الشيخ الفقيه أحمد الفازة، ويرجع تاريخ بناء هذا الجامع إلى عصر الدولتين النجاشية والصليحية في القرنين الخامس والسادس الهجريين - الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، ويشرف مسجد الفازة على شاطئ الفازة، وترتطم أمواج البحر بالتلة الصغيرة التي بنيت عليها واجهة الجامع الغربية التي تفتح على البحر بباب يؤدي إلى درج هابطة إلى مستوى البحر، ويتكون المسجد من بناء من الآجر مستطيل الشكل، يتكون من فناء مكشوف في الجهة الجنوبية وقاعة للصلاة في الجهة الشمالية وتمتد بطول الفناء، ومقصورة تحتل الزاوية الجنوبية الشرقية وإلى الغرب منها توجد أماكن الوضوء والطهارة تليها مئذنة الجامع، وملحق بهذا الجامع مساحة للدفن تقع في الجهة الجنوبية الغربية منه، وقاعة الصلاة يتم الدخول إليها من الفناء الذي تفتح عليه في جهتها الجنوبية بواسطة باب معقود يفتح في جدارها الجنوبي، وقاعة الصلاة مستطيلة الشكل مقسمة بواسطة عقدين مدبيين إلى ثلاثة أقسام جناحين شرقي وغربي تتوسطهما بلاطة المحراب وتغطي قاعة الصلاة ثلاث قباب بصليية الشكل، تؤمن مناطق الانتقال في كل قبة أربع مناطق ركنية، كل منطقة تتكون من تسع محطات أو صفوف من المقرنص تتسع الصفوف كلما اتجهنا إلى الأعلى وتفتح في كل من الجدار الشرقي والجدار الغربي لقاعة الصلاة نافذتان معقودتان، وتفتح في الجدار الشرقي دخلتان جداريتان ودخلة جدارية واحدة تفتح في الجدار الغربي.

ملخص الواقعة

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما أثبتته الفريق الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (م ع م)، و(ج س د)، ، بانه وبعد سيطرة قوات الجيش الوطني على المنطقة كان مسجد الفازة لايزال سليما وقائما ولم تلحق به أي اضرار , ثم انه وفي تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٨م تم هدم مسجد الفازة في مديرية التحيتا محافظة الحديدة وتسويته بالأرض من قبل قوات العمالة التي سيطرت على المنطقة بعد انسحاب جماعة الحوثيين منها وذلك من خلال الجرافات التي قامت بهدم جميع المباني الخاصة بالمسجد والتي لازالت اثار اطاراتها موجوده بالمكان عند نزول الفريق التابع للجنة ومعاينتها لأثار الحطام المتبقية من المسجد وكان سبب الهدم هو ان هناك ضريح

في المسجد وهو ما يعتبر من البدع والمحرمات عند بعض المذاهب الإسلامية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور المرفوعة للمسجد، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية وبالتحديد قوات الوية العمالقة المحسوبة على الحكومة هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك.

٢- قصف حصن مسار مديرية حراز محافظة صنعاء بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ م

نبذة تاريخية عن حصن مسار

يقع حصن مسار على جبل مسار بمديرية مناخه محافظة صنعاء ويحده من الشرق حصن متوح التاريخي ومن الغرب جبل شبام حراز ومن الشمال وادي موسنة وتقع على سفحه الجنوبي قرية بيت شمran ويحتل حصن مسار قمة الجبل بالكامل ولم يكن يتبقى من الحصن إلا بقايا السور الخارجي والابراج الدفاعية التي تتخلله من جميع الجهات وبوابة السور التي أقيمت في الجهة الجنوبية وبقايا اطلال المنازل في داخله وصهاريج المياه والمسجد ومدافن الحبوب، وقد بني الحصن في القرن الخامس الهجري الثاني عشر الميلادي وبالتحديد في سنة ٤٣٩هـ على يد مؤسس الدولة الصليحية الملك علي بن محمد الصليحي، ويرتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي ٣٥٠٠ متر ومنه انطلقت الدولة الصليحية التي حكمت جميع مناطق اليمن.

ملخص الواقعة:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة أنه بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٧ م تعرض حصن مسار التاريخي في مديرية مناخه محافظة صنعاء لقصف جوي مما أدى إلى تدمير سور الحصن و بعض المباني الأثرية الموجودة داخل الحصن ، كما تسبب القصف في تهدم وتضرر عدد من منازل المواطنين المجاورة للحصن وسقوط عدد من القتلى والجرحى من المدنيين من سكان المنازل المجاورة للحصن .

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول وما تحكيه الصور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف وما جاء في أقوال الشهود من أبناء المنطقة ومنهم (م.ق.أ) و (ع.ع.ح) و(م.م.أ) فانه في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/٤/١٧ م

وعند حوالي الساعة التاسعة صباحا تعرض حصن مسار والمنازل المجاورة له في قرية مسار بمديرية مناخه محافظة صنعاء لقصف جوي من خلال الطيران الذي شن عدة غارات على المنطقة استمرت حتى الثالثة عصرا ، ونتج عن هذا القصف تدمير سور الحصن و بعض المباني الأثرية الموجودة داخله بما في ذلك مسجد الحصن الاثري ومخازن الحبوب وعدد من أبراج الحراسة المحيطة بسور الحصن وصهاريج المياه الموجودة داخل سور الحصن ، كما تسبب القصف في تدمير وتضرر عدد من منازل المواطنين المجاورة للحصن وسقوط عدد من المدنيين الساكنين فيها ومعظمهم من النساء والأطفال من أبناء القرية ، كما أدى القصف إلى تدمير أبراج الاتصالات و الإذاعة التي كانت موجودة على قمة الجبل الذي يقع فيه الحصن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول والصور ومقاطع الفيديو هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، فإن طيران التحالف العربي هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، علما أنه وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

خامسا: استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة وجميع المرافق الطبية ووحدات النقل الطبي من الأعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الإضرار بالعاملين فيها وفقا لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وكذا نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والمواد (٩ - ١٢) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. وخلال عمل اللجنة في الفترة التي يغطيها التقرير تم رصد وتوثيق عدد (٤) حالات ادعاء بالاعتداء على الطواقم الطبية والمنشآت الصحية، ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن واقعيتين ، فيما ثبتت مسؤولية الحكومة وقوات التحالف العربي عن عدد (٢) وقائع.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع استهداف الطواقم الطبية والمنشآت الصحية

١. وقائع الانتهاكات المنسوبة إلى جماعة الحوثي

١- واقعة استهداف المستشفى اليمني السعودي في مديرية القاهرة محافظة تعز:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام جماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام مبنى المستشفى اليمني السعودي للطفولة، وطرد الكادر الطبي من المستشفى وتحويله إلى ثكنة عسكرية وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ م

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول، وما جاء في شهادات الشهود وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي والإداري العامل في المستشفى ومنهم: (ع. ا. ف. د و. ن. ع. ع)، (و. م. س) فإنه وفي شهر مايو ٢٠١٥ سيطرت عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح على منطقة العرضي التي يقع فيها المستشفى اليمني السعودي للطفولة وقامت باقتحام المستشفى وتحويله إلى ثكنة عسكرية، كما قامت بوضع دبابتين امام بوابة المستشفى، وكانت الدبابتين تقومان بالقصف المدفعي إلى أحياء متفرقة من المدينة مما أدى الى تكسير نوافذ المستشفى وإتلاف العديد من المستلزمات والأثاث والتجهيزات الطبية في كل الاقسام داخل المستشفى بسبب الضغط الذي يحدث وقت القصف من الدبابتين، كما أدى ذلك ايضا إلى وفاة طفلين من الأطفال الخدج كانا داخل الحضانات في المستشفى، وفي تاريخ ٢٠١٥/٧/١٨ قامت عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح بطرد جميع الموظفين من المستشفى، ونشر اربعة قناصين واحد في قسم الاسعاف والثاني في الدور الثالث والثالث على السطح والرابع في قسم التغذية في الدور الرابع، كما تم عمل متارس في كل نوافذ المستشفى، وبتاريخ ٢٠١٥/٧/١٩م وعند محاولة بعض أعضاء الكادر الطبي الدخول إلى المستشفى تم منعهم من الدخول واعتقال عدد منهم ولم يعد المستشفى الى العمل إلا في تاريخ ٢٠١٥/٨/١٩م بعد سيطرة قوات المقاومة على المنطقة.

النتيجة:

وفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في المستشفى، إضافة إلى التقارير والصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار شظايا القذائف، فقد ثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي وقوات صالح.

٢- واقعة تحويل مستوصف الوطنية بمحافظة البيضاء مديرية السوادية إلى معتقل وثكنة عسكرية

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه خلال العام ٢٠١٦م وبعد سيطرة جماعة الحوثي على محافظة البيضاء ومديرية السوادية قامت مجموعة من عناصر جماعة الحوثي باقتحام مستوصف الوطنية الكائن في مديرية السوادية على الطريق العام الذي يربط بين محافظتي البيضاء ومأرب وحولته إلى معتقل وثكنة عسكرية تابعة للجماعة.

وبحسب ما أثبتته تقرير النزول من قبل الباحث الميداني المكلف من قبل اللجنة وما تضمنته الصور والوثائق المرفقة بالملف وما جاء في شهادة الشهود ومنهم (ي.ح.م) و (ن.ع.م) فإن عناصر من جماعة الحوثي قامت في بداية العام ٢٠١٦م باقتحام مستوصف الوطنية الصحي الواقع في الطريق العام الذي يربط بين محافظتي مأرب والبيضاء وأغلقت في وجه المواطنين وحولت غرف وأقسام المستوصف إلى عنابر يتم فيها اعتقال المسافرين الذين تقوم الجماعة باستيقافهم أثناء مرورهم في الطريق العام من أو إلى محافظة البيضاء ، وفي مبنى المستوصف يتم التحقيق مع المواطنين واحتجازهم لفترات طويلة ، كما قامت عناصر جماعة الحوثي بتحويل بعض غرف المستوصف إلى عنابر لإيواء أفراد الجماعة المسلحين واستحدثت متارس وسواتر ترابية على بوابات المستوصف وفي نوافذ سطح المستوصف وعلى نحو ما أوضحته الصور المرفقة بالملف.

النتيجة:

وفقاً لما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود ، فقد ثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك ، وأن الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي وقوات صالح.

٢. وقائع الانتهاكات المتعلقة باستهداف الطواقم والمنشآت الصحية المنسوبة إلى القوات الحكومية وطيران التحالف

١- واقعة قصف مستشفى الوطن منطقة الوسيعه مديرية حريب محافظة مأرب بتاريخ

٢٦/٤/٢٠١٥م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وبعد سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح على مديرية حريب محافظة مأرب وتمركزهم في الجبال المطلّة على منطقة الوسيعه والقريبة من مستشفى الوطن وإقامتهم ثكنات عسكرية في المنطقة تم

قصف المستشفى من قبل طيران التحالف العربي مما أدى الى تدميره كلياً.

وبحسب ما أثبتته تقرير النزول المرفوع من قبل الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة وما تضمنته الصور والوثائق المرفقة بالملف وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (ن.ع.ج) و(أ.ي.هـ) فإنه وقبل أن تبدأ الحرب بعدة أشهر تم تجهيز مستشفى الوطن الكائن في مديرية حريب محافظة مأرب وتزويده بالأجهزة والمعدات الحديثة اللازمة وذلك من أجل أن يقوم بخدمة المواطنين من أبناء المنطقة، إلا أنه وقبل أن يتم افتتاح المستشفى وبعد اندلاع الحرب وسيطرة عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح على المنطقة قاموا باستحداث مواقع وتكنات عسكرية في الجبال المطلّة على المنطقة وبالقرب من المستشفى ، وبتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٥ م وبالتحديد في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً شاهد أهالي المنطقة الطيران وهو يحلق على علو منخفض وبعدها بلحظات تم سماع أصوات انفجارات قوية شوهد على أثرها الأتربة وألسنة اللهب وهي تعلو من مبنى المستشفى الذي تم تدميره بالكامل وذلك بالرغم من عدم وجود أي مسلحين داخل المستشفى، كما أن أقرب ثكنة عسكرية كانت تمركز فيها عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح كانت تبعد عن المستشفى بحوالي ١٠٠ متر على الأقل.

النتيجة:

وفقاً لما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود ، فقد ثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك ، وأن الجهة المسؤولة عنه هي طيران التحالف العربي باعتبارها هي الجهة الوحيدة المسيطرة على أجواء الجمهورية خلال فترة الحرب ، وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

٢- واقعة قصف مبنى المركز الوطني لنقل الدم بمديرية السبعين أمانة العاصمة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٨ م تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٨ م تعرض المبنى التابع لمركز نقل الدم وأبحاثه والكائن في مديرية السبعين بأمانة العاصمة لقصف صاروخي مما تسبب في تدمير أجزاء كبيرة من المبنى واتلاف العديد من الأجهزة الخاصة ببنك الدم .

وبحسب ما ورد في تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة وما جاء في افادة بعض أعضاء الكادر الطبي والإداري العامل في المركز وما تحكيه الصور والوثائق والتقارير المرفقة بالملف وما ورد في شهادة الشهود الذي تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم (م ا ش) و (ع ش م) و (خ أ) فانه وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الجمعة الموافق ١٧ / ٤ / ٢٠١٨ م واثناء ما كان يحلق طيران التحالف في سماء العاصمة بكثافة تعرض مبنى مركز بنك الدم الكائن في مديرية السبعين بأمانة العاصمة الى قصف صاروخي من خلال صاروخ جو ارض سقط في وسط المبنى وتسبب في تهدم أجزاء كبيرة منه كما تسبب الانفجار في تعطل واتلاف معظم الأجهزة الخاصة بالمركز بما في ذلك الثلاجات والفريزرات وأجهزة فحص الدم وتذويب البلازما كما تضرر الأرشيف الخاص بالمركز وتلف جميع المخزون الموجود في المركز من المحاليل والمستلزمات الطبية ومنذ ذلك التاريخ تم اقفال المركز وتوقف عن تقديم خدماته للمواطنين بالرغم من ان المركز هو الجهة الحكومية الوحيدة الذي تعمل على نقل الصفائح ومنحها لمن يحتاجها من المواطنين بالمجان .

النتيجة

وفقا لما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود ، فقد ثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك ، وأن الجهة المسؤولة عنه هي طيران التحالف العربي باعتبارها هي الجهة الوحيدة المسيطرة على أجواء الجمهورية خلال فترة الحرب ، وقد خاطبت اللجنة قيادة قوات التحالف عن الواقعة وطلبت منهم الرد على الاستفسارات بشأنها وذلك بموجب مذكرة صادرة عن اللجنة الوطنية مسلمة لقيادة قوات التحالف عبر ضابط الاتصال،

وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار ما يردها من تحقيقات أجرتها قيادة التحالف.

سادسا: التهجير القسري

يُعد التهجير القسري للمدنيين من الانتهاكات المعاقب عليها في التشريعات الوطنية، والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (١٧) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ونظرا لخطورة هذا النوع من الانتهاكات وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظرا لخطورة أثره واتساع أضراره. وانطلاقا من ذلك

فقد تمكنت اللجنة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، من رصد وتوثيق عدد (١٠٥) واقعة تهجير قسري طالت (٩٨٠) شخص، وجميع حالات التهجير التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة خلال فترة التقرير انفردت بها جماعة الحوثي.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة والمتعلقة بالتهجير القسري :

١- واقعة التهجير القسري لأهالي قرية الشقب، مديرية صبر الموادم - محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ع.ق.م.ا)، و (ع.م.ا)، و (ه.م.س)، بأن مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي وقوات صالح قامت بمحاصرة قرية الشقب «تبة الصالحين» مديرية صبر الموادم محافظة تعز بتاريخ ٤/١/٢٠١٦م، وأطلقت النار والقذائف من مختلف الأسلحة على منازل المواطنين في القرية، واستمر القصف على المنازل لعدة ايام ثم بعد ذلك تم اقتحام القرية. وطلب من الأهالي مغادرة منازلهم. وتم إجبارهم على مغادرة القرية، ولم يسمح لأحد من المواطنين بالبقاء في منزله او أخذ شيء من ممتلكاتهم مما اضطر الأهالي إلى الرحيل عن القرية وترك منازلهم تحت تهديد السلاح ونتيجة للإكراه الذي تعرضوا له من قبل عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح والانتقال إلى القرى القريبة. وقد بلغ عدد الأسر التي تم تهجيرها قسريا من القرية - وفقا للكشوفات الموثقة لدى اللجنة - عدد (٢٨٢) أسرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية صبر الموادم محافظة تعز.

٢- واقعة التهجير القسري لأهالي قرية شعب العكاري - الربيعي، مديرية التعزية - محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (ن.م.س.)، و (ن.ع.ق.)، و (ع.م.ح.)، بأن مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي وقوات صالح بقيادة المدعو ابو اديب وهو المشرف التابع لجماعة الحوثي في المنطقة قامت باقتحام قرية شعب العكاري عزلة الربيعي مديرية التعزية بتاريخ ١٧/١/٢٠١٧م) وخلال ذلك تم مدهمة واقتحام منزل الضحية صادق السروري الذي تم اعتقاله واجبار اسرته على مغادرة البيت كما

تم استدعاء أهالي القرية وابلغهم ان عليهم مغادرة منازلهم مالم فسيتم قصفها وعندما حاول اهالي القرية التفاوض مع عناصر الجماعة واقناعهم بان يبقوا في منازلهم رفضوا ذلك واصرروا على ان يقوم الجميع بالمغادرة فورا كما تم منع الاهالي من اخذ أي امتعه معهم مما اضطر الأهالي الى المغادرة وترك منازلهم الى القرى الأخرى المجاورة مشيا على الاقدام ثم انه وبعد مغادرة الأهالي لمنازلهم قامت عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام عدد من منازل القرية والتمركز فيها وبلغ عدد الأسر التي تم تهجيرها من قرية شعب العكاري - وفقا للكشوفات الموثقة لدى اللجنة - عدد (٢٣) أسرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح في منطقة الربيعي مديرية التعزية محافظة تعز بقيادة المدعو ابو اديب المشرف التابع لجماعة الحوثي في المنطقة .

سابعاً: حصار المدنيين ومنع وصول مساعدات

تؤكد التشريعات الوطنية ونصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد نص المادة (١٤) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف على حظر حصار وتجويع المدنيين، وحرمانهم من الخدمات العامة التي لا غنى لهم عنها خلال النزاعات المسلحة. كما أنه وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني تعتبر الانتهاكات المتعلقة بمنع وصول المساعدات وبحصار وتجويع المدنيين سواء كان حصارا اقتصاديا أو عسكريا، كلياً أو جزئياً، مؤقتاً أو دائماً، من أفدح خروقات القانون الدولي الإنساني كونها تؤدي إلى النيل من الكثير من الحقوق الأساسية المكفولة للمواطنين ومن بينها الحق في الحياة والغذاء والصحة والعيش الكريم، كما تؤثر على مجمل حياة السكان في المناطق التي تتعرض للحصار.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تمكنت اللجنة من رصد عدد من الانتهاكات المتعلقة بحصار وتجويع المدنيين، تم ارتكابها من بعض أطراف النزاع المسلح بما في ذلك عدد من الادعاءات المتعلقة بمنع وصول المساعدات بسبب اغلاق قيادة قوات التحالف العربي لدعم الشرعية لجميع منافذ الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ٦ إلى ٨/١١/٢٠١٧ م، وكذلك ما ورد في البيان الصادر عن برنامج الغذاء العالمي ممثلاً بالمدير التنفيذي للبرنامج ديفيد بيزلي والذي ذكر فيه أن البرنامج يمتلك ادلة ثبوتية على استيلاء جماعة الحوثي على المساعدات الاغاثية وتلاعبها ببطاقات المساعدات وعرضها في الأسواق والمنشور على موقع برنامج

الغذاء العالمي إضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها والمنسوبة إلى جميع الأطراف ومنها ما يلي:

١- طيران التحالف والقوات الحكومية:

تحقق اللجنة في واقعتي الحصار ومنع المساعدات المنسوبة إلى قوات التحالف العربي الواردة في بيان كلا من :

١- بيان منظمة أطباء بلا حدود بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨م والذي جاء فيه بأنه وخلال الفترة من ٦ إلى ٢٠١٧/١١/٨م وبناء على قرار قيادة قوات التحالف بشأن إقفال حدود الجمهورية اليمنية البرية والبحرية والجوية لمدة ٣ أيام تم منع وصول المساعدات الطبية المقدمة من أطباء بلا حدود الى المحتاجين في اليمن بحسب توضيح السيد : جاستن أرمسترونج رئيس بعثة أطباء بلا حدود وأنه وبالرغم من محاولات طلب الحصول على اذن لدخول طائرات أطباء بلا حدود لا يصلح المساعدات الا ان قيادة قوات التحالف العربي لم تسمح للطائرات بالقدوم من جيبوتي الى صنعاء او عدن خلال ٧٢ ساعه وهو أمر يؤثر على حياة الالاف من الأرواح ويتعارض مع مبادئ الحياد الذي تضمن وصول المساعدات لمحتاجيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية» (إلى آخر ما ورد في البيان الصحفي الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨م والمنشور في موقع المنظمة).

٢- بيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بتاريخ ٢٠١٨/١١/٧ بشأن عدم سماح قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن لشحنة أقراص الكلورين للوقاية من الكوليرا والتابعة للصليب الأحمر من الدخول الى اليمن وعدم إعطائها تصريح دخول عبر الحدود الشمالية لليمن بسبب اغلاق الحدود البرية والبحرية ، الجوية والخوف من ان منع ٥٠ الف زجاجة أنسولين قد تتلف لا نها يجب ان تكون مبردة الى اخر ما ورد في البيان الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنشور على موقع اللجنة .

ومازالت اللجنة تعمل على استيفاء التحقيقات في الواقعتين المشار اليهما في البيانين وتأمل من جميع الأطراف التعاون معها وموافاتها بالمعلومات المتعلقة بهذا الشأن حتى تتمكن من انتهاء التحقيقات في اقرب وقت .

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقا لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها

من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقه بها، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الإعاقة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج إطار القانون

خلال الفترة التي يُغطّيها التقرير، والمحددة بستة أشهر، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (٨٤) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (٦٩) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية المحسوبة على الحكومة عن (١٥) حالة. ولا يزال التحقيق جارياً في عدد من الحالات الأخرى.

نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

(جماعة الحوثي وقوات صالح)

١- واقعة قتل الضحية خالد احمد مطلق جردان - مدينة صعدة - محافظة صعدة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣م تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في يوم الاحد وبتاريخ ٢٠١٨/٩/٣م وبينما كان الضحية يراجع لدى جماعة الحوثي في قضية اعتقال ابن خاله قامت مجموعة من عناصر جماعة الحوثي المكلفة بحراسة المبنى الذي يقوم بالمراجعة فيه بالاعتداء على الضحية وإطلاق النار عليه مما أدى إلى مقتله في الحال. وبحسب ما ورد في تقرير الباحث الميداني التابع للجنة وما جاء في إفادة اقارب الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم : (م.أ.م) و (أ.م.س) فإنه في يوم الاحد بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣م وبينما كان الضحية خالد احمد مطلق جردان يراجع لدى جماعة الحوثي في قضية اعتقال ابن خاله عبدالحميد علي عبدالله المختطف لدى الجماعة بسبب مقتل أخوه مع قوات الشرعية وأثناء وجود الضحية امام المبنى التابع للجماعة والكائن امام مستشفى السلام قامت مجموعة من عناصر جماعة الحوثي المكلفة بحراسة المعتقل بالاعتداء على الضحية وإطلاق النار عليه مما أدى إلى وفاته في الحال، ثم بعد ذلك

قامت عناصر جماعة الحوثي بأخذ الجثة وإخفائها ولم يتم تسليمها إلى عائلة الضحية حتى تاريخه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادات الشهود، فقد تبين للجنة ثبوت حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المشرف الأمني للجماعة في مدينة صعدة .

٢- واقعة قتل الضحية مجاهد ناصر علي قريش - قرية القبلة - مديرية جبل المحويت - محافظة المحويت بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٥ م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنته ملف القضية بانه وبتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٥ م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي بقيادة المشرف الامني ابو عبدالمك شرف الدين وكذا المدعو عماد ناصر حبيش بقتل الضحية مجاهد قريش عند مداهمة منزلة. وبحسب إفادات ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (أ.ح.أ) و(ي.ع.م) فانه وفي تمام الساعة ٠٤:٣٠ عصرا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٥ م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي على رأسهم المشرف الامني ابو عبدالمك شرف الدين والمدعو عماد ناصر حبيش ومجموعة اخرى من المسلحين بمداهمة منزل الضحية مجاهد قريش واثناء المداهمة قاموا باطلاق الرصاص الحي على الضحية وهو في المنزل مما ادى الى مقتله على الفور

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية والتقارير المرفقة وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المشرف الامني التابع للجماعة بمديرية جبل المحويت المدعو ابو عبدالمك شرف الدين والمدعو عماد ناصر حبيش.

٣- واقعة قتل الضحية / عبدالقيب صالح غلاب الشرعي مديرية السبرة محافظة اب

تتلخص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة في قيام مجموعه مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في مديرية السبرة قرية حجر بقيادة المدعو عماد سيف سعيد البريهي باستحداث نقطة امنيه على مدخل القرية ثم انه وفي تاريخ ٢٠١٧/١١/١٩ م قام المدعو عماد سيف البريهي بإطلاق وابل من الرصاص على الضحية عبد الرقيب وهو مار على متن دراجته النارية في الطريق الموصل الى قريته مما ادى الى مقتله .

وبحسب إفادة المبلغ عن الواقعة ، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع. ص. غ)، و (م. م. ع)، (ز. س. س) فإن القيادي في جماعة الحوثي بمديرية السبرة محافظة اب المدعو عماد سيف سعيد البريهي ومعه مجموعه من العناصر المسلحة التابعة له قاموا باستحداث نقاط امنية على مدخل قرية الحجر مديرية السبرة محافظة اب وكان الضحية وهو خطيب لمسجد القرية قد اعترض اكثر من مرة على ممارسات النقاط الامنية المستحدثة من قبل جماعة الحوثي وما تقوم به من انتهاكات بحق المواطنين في المنطقة الذي لا تشهد اي مواجهات مسلحة ولا تحتاج لمثل هذه النقاط والمظاهر المسلحة وبسبب ذلك تعرض الضحية للتهديد اكثر من مره وفي تاريخ ١٩/١١/٢٠١٧م عند عودة الضحية من سوق شيشة البحر في مديرية التعزية على متن دراجته النارية وعند وصوله الى طريق ادمات القريب من القرية قام المدعو عماد سيف سعيد البريهي ومجموعته المسلحة بإطلاق وابل من الرصاص على الضحية وارذوه قتيلا كما قاموا بنهب دراجته النارية والمبالغ المالية التي كانت بحوزته وتركوه في مكانه وهو يتخبط في دمائه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي المسيطرة على مديرية السبرة محافظة اب في طريق ادمات بقيادة المدعو عماد سيف سعيد البريهي ، ومجموعته المسلحة والمشرف الأمني في المديرية .

نماذج قتل خارج نطاق قانون منسوبه إلى الحكومة الشرعية:

١- واقعة قتل الضحية عبدالله أحمد محمد الصبري - مديرية القاهرة - محافظة تعز بتاريخ

٢٠١٨/١/١٣م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وبتاريخ ١٣/١/٢٠١٨م في الساعة الرابعة عصرا تم إطلاق النار على الضحية عبدالله أحمد محمد الصبري من قبل مجموعة مسلحة تابعة للواء ٢٢ ميكا أثناء عودته الى منزله مما أدى الى مقتله في الحال. وبحسب ما ورد في تقرير الباحث الميداني التابع للجنة وما تضمنته التقارير الطبية والجنائية المرفقة بالملف وما ورد في إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم: (و.ع.ع) و (م.م.أ) و (أ.م.ح) فإنه وبتاريخ ١٣/١/٢٠١٨م في الساعة الرابعة عصرا قامت مجموعة مسلحة من أفراد اللواء ٢٢ ميكا بقيادة المدعو عبدالرحمن النمر والمدعو بسام محمد المجيدي بالاعتداء على منزل المواطن محمد مقبل أحمد سعيد وإطلاق النار عليه بالأسلحة الرشاشة وذلك بسبب مشكلة حدثت بين صاحب المنزل وبعض أفراد اللواء ، وخلال ذلك

كان أفراد المجموعة المسلحة المشار إليها يقومون أيضا بإطلاق النار على المنازل المجاورة وكل من يمر في الحي ، وأثناء عودة الضحية عبدالله أحمد محمد الصبري إلى منزل والده الذي يقع في منطقة « المفتش » أسفل جبل جرة والذي يبعد عن منزل محمد مقبل بحوالي ٥٠ متر تم إطلاق النار عليه بثلاث طلقات أصابت إحداها جسد الضحية في منطقة الظهر مما أدى إلى مقتله.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف ، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي عناصر اللواء ٢٢ ميكا التابعة للجيش الوطني بقيادة المدعو عبدالرحمن النمر والمدعو بسام محمد المجيدي.

٢- واقعة قتل الضحية هزام محمد أحمد علي - مديرية الضالع منطقة سناح - محافظة

الضالع بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨م

تتلخص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف القضية لدى اللجنة أنه بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨م قامت عناصر تابعة للحزام الأمني بمحافظة الضالع والتي كانت متواجدة في السوق بالقرب من خط حجر سناح بإطلاق النار على الضحية هزام محمد أحمد مما أدى إلى مقتله . وبحسب تقرير الباحث الميداني التابع للجنة وإفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ن.ح.ن.س) و (م.م.ص.م) فإنه وفي صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨م وأثناء ما كان الضحية هزام محمد أحمد علي (٢٣ سنة) من أهالي قرية جوس الحمال منطقة حجر مديرية الضالع يحمل عدد من أكياس القات التي يقوم ببيعها في سوق القات في سناح بعد أن أحضرها من الوادي ، قامت مجموعته من عناصر الحزام الأمني التي كانت متواجدة في السوق بإطلاق النار على الضحية واصابته بطلقة نارية من بندقية آلية عيار ١٢,٧ في الصدر ، مما أدى إلى وفاته مباشرة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف ، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات الحزام الأمني في محافظة الضالع .

٣- واقعة قتل الضحية علي ناصر عوض الخريبي - مدينة عتق - محافظة شبوة بتاريخ

٢٠/٣/٢٠١٨م

تتلخص الواقعة بأنه وفي تمام الساعة السادسة مساءً بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٨م قامت

مجموعة من العناصر المسلحة التابعة للنخبة الشبوانية باستيقاف سيارة الضحية علي ناصر عوض الخريبي في النقطة الأمنية الكائنة في مدخل مدينة عتق وإطلاق النار عليه بعدة طلقات أصابت إحداها رأس الضحية مما أدى إلى مقتله على الفور.

وبحسب التقرير المرفوع من قبل الباحث الميداني التابع للجنة وما تضمنته الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات ذوي الضحية وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (س.ع.أ) و (ج.س.ح) فإنه وفي تمام الساعة السادسة مساءً بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٠م كان الضحية علي ناصر عوض الخريبي راكباً على سيارته نوع كرسيدا عائداً إلى منزله ، وعند وصوله إلى منطقة الكسارة تم استيقافه من قبل النقطة الأمنية الكائنة في مدخل مدينة عتق والتابعة لما يسمى بقوات النخبة الشبوانية وتم الطلب منه من قبل عناصر النقطة تسليم بطاقته الشخصية وأناء ذلك حصلت ملاسكات بين الضحية وبين عناصر النقطة قام على إثرها مجموعة من الجنود المتمركزين في النقطة بإطلاق النار على السيارة وعلى الضحية مما أدى إلى إصابته بطلقة في الرأس تسببت في مقتله على الفور.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف ، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية في مدينة عتق محافظة شبوة.

ثانياً: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

تحظر المادة (٤٨) من دستور الجمهورية اليمنية و المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليها من قبل اليمن، الاعتقال التعسفي أو احتجاز الأفراد، وتنص المادة على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه». كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه.

ويمثل الاختفاء القسري باعتباره انتهاكاً مركباً يطال عدداً كبيراً من الحقوق الأساسية المحمية دولياً، واحداً من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومما يزيد من جسامته هذا الانتهاك كون الأضرار المترتبة عنه تتعدى الضحايا المباشرين لتطال عائلاتهم، بل والمجتمع برمته ما دان الهدف من وراء ممارسته هو بث الرعب والخوف لدى هؤلاء جميعاً باعتباره يكسر الحق في الحياة. وهذا الانتهاك هو الدافع إلى صدور إعلان حماية جميع

الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٧/١٣٣) المؤرخ في ١٨/١٢/١٩٩٢ م. ويشكل إعلان الأمم المتحدة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦ م، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ م الإطار القانوني لتقدير الادعاءات الخاصة بهذا النوع من الانتهاكات.

وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (٥٨٦) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية. ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (٥٥٠) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٣٦) حالة.

نماذج من وقائع الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي انهت اللجنة التحقيق فيها:

١- جماعة الحوثي

١- واقعة اعتقال الضحية المحامي (م. ا. ي. ش) - محافظة اب بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٧ م.

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في صباح يوم الاحد الموافق ٢٧/٨/٢٠١٧ م، وأثناء ما كان الضحية المحامي (م. ا. ي. ش) في طريقه الى المحكمة للممارسة عمله كمحامي مصطحباً معه حقيبة الملفات الخاصة بالقضايا تم اعتقاله في محل لتصوير الاوراق من قبل عناصر من جماعة الحوثي وقوات صالح.

وبحسب ما ورد في افادة شهادات الشهود الذين تم الاستماع لهم من قبل اللجنة، ومنهم (ن. ن. ع)، (م. ش. ه) و (م. م. ع) والذين افادوا بانهم شاهدوا مسلحين على متن طقم تابعين لجماعة الحوثي يرتدون زي قوات الامن المركزي ويحملون لواصق خاصة بالجماعة حينما قاموا باعتقال الضحية (م. ا. ي. ش) من امام بوابة جامعة اب وتحديدًا من امام محل التصوير الذي يقع امام بوابة الجامعة حيث تم محاصرة المحل اثناء دخول الضحية اليه لتصوير بعض الاوراق وبعد سؤال الضحية عن اسمة تم اخذ جهاز التلفون الخاص به ومن ثم تم تكتيفه واخذه الى فوق الطقم العسكري التابع للجماعة واقتياده الى جهة مجهولة ثم بعد فترة تم نقل الضحية الى المعتقل الكائن في مبنى الامن السياسي في مدينة اب .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وما احتواه التقرير المرفوع من الباحث الميداني، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة

٢- واقعة اعتقال عضو اللجنة الاعلامية للمؤتمر الشعبي العام فرع المحويت بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢ م - الرجم - محافظة المحويت بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢ م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في افادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود ومنهم : (ي.ع.ر) و (ع.ش.م) بانه وفي صباح يوم الاحد الساعة ١٢:٠٠ ظهر بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢ م قامت جماعة مسلحة من عناصر جماعة الحوثة بقيادة المدعو عبدالملك علي يحيى لطف شرف الدين باعتقال الناشط في حزب المؤتمر الشعبي العام وعضو اللجنة الاعلامية للمؤتمر فرع المحويت جلال السلطان من امام منزله بالرجم , بتهمة انه من الخلايا التي تتواصل مع الحكومة الشرعية وان الضحية لا يزال معتقل حتى تاريخ كتابة التقرير.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وما جاء في افادة ذوي الضحية وما تضمنه التقرير المرفوع من الباحث الميداني التابع للجنة والمرفق بملف القضية , تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثة بقيادة المشرف الامني بالمديرية عبدالملك علي يحيى لطف شرف الدين .

٣- واقعة اعتقال الضحية/ (ع.ع.غ.ر) مديرية السياني - محافظة اب بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢ م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في يوم الخميس ٢٠١٨/٧/١٢ م في تمام الساعة (١١:٠٠) صباحاً، واثناء توجه الضحية نحو السوق الكائن في منطقة سابعة اعترضه طقم عسكري تابع لجماعة الحوثة بقيادة المشرف الامني للجماعة بمديرية السياني المدعو ابو فاطمة ومعه مجموعة من الأفراد المسلحين بعضهم يرتدي الزي العسكري والبعض يرتدي المدني والذي قاموا باعتقال الضحية أمام الناس والتحرك به إلى إدارة أمن المديرية ثم انه وعند حوالي الساعة (٥:٠٠) مساء تم نقل الضحية بسيارة خاصة الى سجن الامن السياسي بالمحافظة وما يزال الضحية معتقل حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية وشهادات الشهود اللذين تم سماعهم من قبل اللجنة الذين كانوا في نفس المكان الذي تم فيه اعتقال الضحية / (ع.ع.غ.ر) ، ومنهم: (ص.ع.ع.) و (ا.ع.م) و (س.ح.ن) بأنه في تمام الساعة (١١:٠٠) صباحاً بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢ م واثناء ما كان الضحية يمشي بالقرب من بوابة مزرعة سابعة للدواجن في سوق سابعة توقف أمامه

أحد الأطقم العسكرية التابعة لإدارة الأمن بالمديرية والذي يستخدمه المشرف الأمني التابع لجماعة الحوثي في المديرية المدعو أبو فاطمه ونزلت من الطقم مجموعة من العناصر المسلحة وقامت بتطويق الضحية ومن ثم تكتيفه والقيام بتفتيشه وأخذه إلى فوق الطقم وتحركوا به جنوبا نحو إدارة أمن المديرية وعند حوالي الساعة الخامسة مساء تم نقل الضحية من قبل عناصر جماعة الحوثي إلى سجن الأمن السياسي بالمحافظة حيث لا يزال معتقل حتى كتابة التقرير .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود ، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية السباني - محافظة اب المدعو أبو فاطمة.

٤- واقعة اعتقال الضحايا عبدالرحمن المقدشي ويوسف المقدشي وعلي احمد المقدشي ذمار ٢٥/٢/٢٠١٧م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف لقضية لدى اللجنة بانه وفي تاريخ ٢٥/٢/٢٠١٧م واثناء مرور الضحايا عبدالرحمن صالح احمد المقدشي و يوسف علي مصلح المقدشي وعلي احمد احمد المقدشي في النقطة الامنية المعروفة بنقطة ابو هارون في مديرية رداع محافظة البيضاء، وهم في طريقهم من محافظة ذمار الى محافظة مارب على متن حافلة ركاب تم انزالهم من الحافلة واعتقالهم ونقلهم الى عدة معتقلات ولم يتم الافراج عنهم الا بعد مرور حوالي سنة وتسعة اشهر في صفقة تبادل.

وبحسب ما ورد في افادة الضحايا وما جاء في شهادة الشهود ومنهم (ع ص ع) و (ب ح م) فانه وبتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٧م واثناء مرور الضحايا عبدالرحمن صالح احمد المقدشي و يوسف علي مصلح المقدشي وعلي احمد احمد المقدشي في النقطة الامنية المعروفة بنقطة ابو هارون في مديرية رداع محافظة البيضاء وهم في طريقهم من محافظة ذمار الى محافظة مارب على متن حافلة نقل جماعي، تم استيقافهم من قبل المدعو ابو هارون قائد النقطة الذي طلب منهم بطائقتهم الشخصية وبعد ان اطلع عليها طلب منهم النزول من الباص ثم تم اقتيادهم الى غرفة صغيرة في النقطة احتجزوا فيها لحوالي ٣٦ ساعة بدون اكل او شرب وكانت الغرفة مكتظة بالمعتقلين، بعد ذلك تم نقلهم الى المعتقل التابع لجماعة الحوثي والكائن في قلعة رداع التاريخية وهناك استمر اعتقالهم لمدة يومين ثم بعدها تم نقلهم الى السجن المركزي في صنعاء ، حيث قضوا هناك ما يزيد على سنة وتسعة اشهر تحت ذريعة انهم محسوبين على الحكومة الشرعية ومن دون ان يوجه لهم

اي اتهام او يتم عرضهم على القضاء او النيابة ولم يتم الافراج عنهم الا في صفقة تبادل بين الحكومة وجماعة الحوثي.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما تضمنه ملف القضية وما جاء في شهادة الشهود تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن الانتهاك هم جماعة الحوثي بقيادة قائد النقطة الامنية في مديرية رداع المدعو ابو هارون اضافة الى باقي قيادة الجماعة المساهمين في هذا الانتهاك .

٢- الجيش الوطني والجهات الامنية التابعة للحكومة

١- واقعة اعتقال عدد من سكان قرية المسالقة - مديرية المعافر - محافظة تعز بتاريخ ٢٩\١٠\٢٠١٨م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفادة الضحايا وشهادات الشهود الذي تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (هـ. م. س)، و (ز. م. ن)، (م. ح)، (ن. ف. ف. أ) فإنه في تمام الساعة (١١:٣٠) ليلاً، بتاريخ ٢٩\١٠\٢٠١٨م، في قرية السامقة مديرية المعافر - محافظة تعز واثناء إقامة حفل زفاف احد سكان القرية ويدعى مهيب ناجي فارح الشغدري حضر الى القرية المدعو نزيه محمد سفيان الملقب ب (الطاهش) ومعه مجموعه من افراد اللواء ٣٥ مدرع وطلب من والد العريس ان يأتي الى نقطة القرع التي في الشارع الرئيسي بعد ان ينتهي الزفاف ثم بعد عشر دقائق عاد المدعو نزيه سفيان وهو قائد النقطة العسكرية المشار اليها ومعه اربعة اطقم عسكرية - محملة بأفراد يرتدي بعضهم الزي المدني فيما يرتدي البعض الآخر الزي العسكري - وعند وصولهم قاموا بأطلاق النار على منزل العريس وبعض منازل القرية مما تسبب في إصابة الضحية جميل قاسم محمد , واكرم احمد عبده , واحمد نبيل عبده , وعزيز عبده الصالحي بإصابات متفرقة كما تم اقتحام عدد (٢٩) منزل من منازل القرية وتفتيشها ونهب محتويات بعض منها وارهاب النساء والاطفال واطلاق النار داخل بعض المنازل ومنها منزل الضحية عبدالواسع عبده سيف الذي تم اقتحام منزله واطلاق النار داخل المنزل والاعتداء عليه بالضرب هو وبناته وابنه الطفل يونس الذي ساءت حالته الضحية وتوفي في اليوم الثاني دون ان يعرف سبب وفاته حيث تم دفنه مباشرة , كما تم اعتقال عدد (٤٥) شخص من ابناء القرية تحتفظ اللجنة بأسمائهم حيث تم ايداع عدد (٢٦) ضحية منهم في مبنى ادارة الامن بمنطقة النشمة وعدد (١٩) ضحية في مقر اللواء ٣٥ مدرع في منطقة العين كما تم اعتقال العروسة من قبل المدعو نزيه (الطاهش) واخوه

عمار واخذها الى منزله بعد الاعتداء عليها بالضرب واحتجازها حتى مساء ذلك اليوم ثم تم الافراج عنها بعد ذلك كما تم الافراج أيضا عن عدد (٣٩) ضحية بعد ثلاثة ايام فيما استمر اعتقال البقية وعددهم (٦) لمدة ست أيام .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور المرفوعة للمنازل، والتقارير الطبية للجرحى فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية وبالتحديد قيادة اللواء ٣٥ مدرع وافراد نقطة القرع العسكرية في المعافر بقيادة المدعو نزية محمد سفيان هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك .

٢- واقعة اعتقال الضحية عبدالملك علي حميد النهاري محافظة مأرب بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٥ م

تتلخص الواقعة وفقا احتواه ملف القضية لدى اللجنة بانه بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٥ م وحين كان الضحية عبدالملك علي حميد النهاري (٣٨ سنة) عائد من المملكة العربية السعودية وأثناء مروره في نقطة الفلج محافظة مأرب تم إنزاله من الباص الذي كان يستقله واعتقاله من قبل أفراد النقطة.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين تم الاستماع لهم من قبل اللجنة ومنهم (ع.أ.ع) و (ع.ص.ذ) ، فإنه في تمام الساعة الثالثة فجرا بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٥ م وأثناء مرور الضحية عبدالملك علي حميد النهاري في محافظة مأرب وهو عائد من المملكة العربية السعودية التي يعمل فيها ومعه ابنة مروان على متن باص نقل جماعي تم إنزاله من الباص من قبل أفراد النقطة الأمنية في منطقة الفلج التابعة لإدارة أمن محافظة مأرب ومن ثم تم نقله إلى إدارة أمن محافظة مأرب وبقي فيها مدة ١٠ أيام ثم بعد ذلك تم نقله إلى مبنى إدارة الامن السياسي بالمحافظة ولم يتمكن احد من التواصل معه إلا بعد فترة من الاعتقال حيث تم السماح لبعض من قيادات المقاومة في محافظة ذمار بزيارة الضحية واستمر حبس المذكور دون توجيه أي إتهام إليه أو إحالته الى القضاء وذلك برغم صدور توجيهات بالإفراج عنه من نائب رئيس الجمهورية ولايزال الضحية معتقل في مبنى إدارة الامن السياسي حتى تاريخه، وقد قامت أسرة الضحية بتقديم شكوى جنائية ضد إدارة الامن السياسي في محافظة مأرب لدى نيابة استئناف محافظة مأرب وتوكيل محامي لمتابعة إجراءات القضية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه رد إدارة الامن السياسي في محافظة مأرب المؤرخ في ١٩/١/٢٠١٩م على الاستفسار الموجه إليها من قبل اللجنة بشأن واقعة الادعاء والذي جاء في الرد أن المذكور تم ضبطه بناء على معلومات مسبقة بمشاركته في الانقلاب وقيامه بتوفير الدعم والمساعدة المادية للانقلابيين من خلال إرساله مبالغ مالية لعدد من القيادات في جماعة الحوثيين وحيث أن الرد الموجه الى اللجنة من قبل إدارة الامن السياسي في مأرب قد تضمن الإقرار بواقعة الاعتقال ولم يشير إلى قيام الجهات الأمنية التي قامت بالاعتقال بإحالة المذكور إلى القضاء للتحقيق معه وإحالاته للمحاكمة وهو ما يعني أن استمرار اعتقال الضحية طوال الفترة الماضية والممتدة من تاريخ الاعتقال وحتى تاريخه قد جاءت بالمخالفة الصريحة لنص المادة (٤٨) من دستور الجمهورية اليمنية ونصوص واحكام قانون الإجراءات الجزائية و المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من الجمهورية اليمنية، وبناء عليه فقد ثبت لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عنه هي قيادة الجهاز المركزي للأمن السياسي بمحافظة مأرب.

٣- واقعة اعتقال الضحية/ سعيد عارف سعيد مقبل (الشيخ عثمان -) بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١٥م تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في شهادة الشهود ومنهم : (س.ع.ر) و (خ.ع.م) بانه بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١٥م واثناء ما كان الضحية سعيد عارف سعيد مقبل نائم في سيارته في فرزة القاهرة - الشيخ عثمان وفي تمام الساعة الثالثة والنصف صباحاً حضر مجموعة من افراد قسم شرطة الشيخ عثمان بقيادة المدعو حمد الصهيوني واخذوا الضحية الى قسم الشرطة بتهمة ان لديه احزمة ناسفة ثم بعد ذلك تم نقل الضحية الى معسكر طارق، حيث بقي هناك لمدة سنة وتسعة أشهر دون ان يعلم أحد بمكان احتجازه بعد ذلك تم نقله الى سجن المكلا بمحافظة حضرموت ثم انه وبعد مرور ثلاث سنوات ونصف من الاعتقال تم إعادة الضحية الى سجن بئر احمد بمدينة عدن ، وهناك عرفت اسرته انه موجود في سجن بئر احمد.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وما احتوته التقارير والصور تبين ان الجهة المسؤولة عن ذلك الانتهاك هم افراد شرطة الشيخ عثمان التابعين لإدارة امن محافظة عدن.

٤-واقعة اعتقال الضحية الطفل يحيى مبارك العولقي مديرية نصاب محافظة شبوة بتاريخ

١٨/١٢/٢٠١٨م

تتلخص الواقعة وفقا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨م قامت مجموعة من الافراد التابعين لمدير أمن مديرية نصاب محافظة شبوة باعتقال الطفل يحيى مبارك العولقي (١٣ سنة) من داخل المدرسة.

وبحسب ما ورد في إفادة نوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (أ.م.أ) و(ص.م.أ) فإنه وفي تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨م وأثناء ما كان الضحية يحيى مبارك العولقي يتلقى التعليم داخل مدرسة العوشه حضر طقم تابع لمديرية امن نصاب وعلية مجموعة من الافراد بقيادة المدعو سالم طالب الكوردي مدير أمن المديرية ووقف إلى جوار المدرسة ثم قام بالدخول إلى المدرسة وطلب إحضار الطالب الضحية، وبعد إحضاره إليه قام باعتقاله واقتياده على متن الطقم التابع للمديرية إلى إدارة أمن المديرية حيث تم التحقيق معه وإرهابه وتهديده ولم يفرج عنه الا بعد مرور ١٦ يوم من الاعتقال .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود، وما جاء في افادة نوي الضحية تبين للجنة صحة ثبوت الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عنه هي إدارة أمن مديرية نصاب بقيادة مدير أمن المديرية سالم طالب الكوردي.

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق، قامت اللجنة برصد (١٧) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها بعض الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية..، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثيين عن (١٣) حالة تعذيب ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٤) حالات.

نماذج وقائع التعذيب وسوء المعاملة التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها

١. جماعة الحوثيين :

١- واقعة اعتقال وتعذيب الضحية علي محمد عبده جميل - مديرية الصافية - امانة العاصمة بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٧م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثيين باعتقال الضحية علي محمد عبده جميل -

من أبناء مديرية الرجم محافظة المحويت- من ورشة السمكرة التابعة له في شارع صخر بأمانة العاصمة جوار منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح واقتياده إلى قسم شرطة قاع القيضي والاعتداء عليه وتعذيبه لعدة ايام ، ثم بعد ذلك وفي مساء الاثنين بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٨م تواصل مشرف جماعة الحوثي في شارع صخر مع أسرة الضحية ومع عاقل الحارة وابلغهم بالحضور لاستلام جثة الضحية كونه قد توفي في المعتقل.

وبحسب ما تضمنته تقرير الباحث الميداني المكلف من اللجنة، والصور المرفقة بالملف وما جاء في افادة ذوي الضحية وما ورد في شهادة الشهود ومنهم : (م.أ.م.د) و (م.ع.ج) فإنه وفي عصر يوم الجمعة بتاريخ ١٤/٩/٢٠١٨م قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة مشرف جماعة الحوثي في منطقة حزيز المدعو أبو حسين الحمدي باقتحام ورشة سمكرة السيارات الكائنة في شارع صخر جوار منزل الرئيس السابق علي عبدالله صالح والتابعة للضحية علي محمد عبده جميل والذي كان متواجدا فيها أثناء عملية الاقتحام وقاموا بالاعتداء عليه فورا وضربة ثم اقتياده معهم على متن الطقم التابع لهم إلى قسم شرطة قاع القيضي وهناك تعرض الضحية للتعذيب والاعتداء عليه بأدوات حادة والتحقيق معه بتهمة أنه يخفي أسلحة لاتباع الرئيس السابق ، واستمرت عملية تعذيب الضحية لمدة ثلاثة أيام حتى فارق الحياة ، وفي مساء يوم الاثنين ١٧ / ٩ / ٢٠١٨ م تم الاتصال بأسرة الضحية وبعاقل الحارة وابلغهم بالحضور لاستلام الجثة كون الضحية قد توفي وتم نقل جثته الى مستشفى زايد ، وعند استلام الأسرة لجثة الضحية وجدوا عليها آثار تعذيب وجروح بالغة في أجزاء متفرقة من جسمه مما يؤكد تعرض الضحية للتعذيب وانه توفي نتيجة لذلك ، وعند طلب اسرة الضحية من المستشفى فحص الجثة وإصدار تقرير طبي يوضح سبب الوفاة رفضت عناصر جماعة الحوثي تمكين الأسرة من عمل تقرير طبي يكشف أسباب الوفاة، وما تزال الجثة في ثلاجة المستشفى حتى تاريخه بعد رفض الاسرة استلام الجثة قبل ان يتم فحصها ومحاسبة المسؤول.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في شهادة الشهود وما احتواه ملف القضية وما تحكيه الصور المرفقة في الملف فقد تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في منطقة الصافية المدعو أبو حسين الحمدي بالإضافة الى مدير قسم شرطة قاع القيضي المعين من قبل الجماعة .

٢- واقعة اعتقال وتعذيب الضحية مختار علي باقوت الاحمدي مديرية السوادية محافظة البيضاء

بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٧م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعه مسلحة من عناصر الحوثي بقيادة المشرف الأمني للجماعة المدعو أبو ثابت باعتقال الضحية مختار علي ياقوت الاحمدي بتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٧م وذلك على خلفية تعرض نقطة أمنية تابعة لجماعة الحوثي وتقع جوار مزرعة الضحية لإطلاق نار من قبل مجهولين، وبعد اعتقال الضحية تم اقتياده إلى المعتقل التابع للجماعة الكائن في مبنى وزارة المالية في مديرية السوادية وهناك تعرض الضحية للتعذيب حتى الموت وبعد ثلاثة أيام تم ابلاغ أسرة الضحية بأنه قد توفي في المعتقل.

وبحسب ما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف من اللجنة، والصور المرفقة بالملف وما جاء في افادة ذوي الضحية وما ورد في شهادة الشهود ومنهم : (ع.م.ع.ق) و(أ.أ.ع) فإنه وبتاريخ ٢٣/٨/٢٠١٧م وصل الضحية مختار علي ياقوت الاحمدي إلى مدينة رداغ استجابة لطلب المشرف الأمني التابع لجماعة الحوثي في مديرية السوادية المدعو أبو ثابت وهناك تم اعتقاله من قبل المذكور واقتياده إلى مبنى المالية الذي تم تحويله إلى معتقل تابع للجماعة والكائن في مديرية السوادية وهناك تم التحقيق مع الضحية بتهمة إطلاق النار على النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي والتي تقع بجوار مزرعة الضحية، وعندما رفض الضحية الاعتراف بالتهمة تم تعذيبه والاعتداء عليه بالضرب والصعق ، كما تم طعنه بآلات حادة وضربه بالأسلاك الكهربائية، وبعد مرور ثلاثة أيام ونظرا للضغط والمطالبة من قبل أسرة الضحية تم الاتصال بالأسرة وإبلاغهم من قبل المدعو أبو ثابت المشرف الأمني لجماعة الحوثي بأن الضحية قد توفي، وحضر القيادي الحوثي المدعو عبدالله ادريس واعترف للأسرة بأن الضحية قد تعرض للتعذيب وتوفي تحت التعذيب وقام بتحكييمهم إلا أنهم رفضوا العرض بالتحكيم وطلبوا تسليم الجناة إلى القضاء ووعدوهم بذلك إلا أنه لم يتم تنفيذ الوعد وعند تسلم اهل الضحية للجثة وجدوا عليها آثار واضحة للتعذيب الشديد الذي تعرض له الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في شهادة الشهود وما احتواه ملف القضية وما تحكيه الصور المرفقة بالملف فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المدعو عبدالله إدريس المشرف الأمني التابع للجماعة

في رداً والمدعو أبو ثابت المشرف الأمني لجماعة الحوثي في مديرية السوادية.

٣- واقعة تعذيب الضحية يحي حسين معذب - مديرية مستبأ - محافظة حجة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي بمهاجمة منزل الضحية يحي حسين معذب وعند وصولهم إلى جوار المنزل وجدوا الضحية أمام باب منزله وهو اعزل لا يحمل أي سلاح وعلى الفور باشره بإطلاق النار عليه وأصابوه برصاصه في الكتف ثم تم أخذه فوق الطقم التابع للجماعة واقتياده إلى مكان مجهول حيث تم تعذيبه واعتقاله وبعد شهر من الاعتقال تم إبلاغ أسرة الضحية بالحضور لاستلام جثته وعند حضور الأسرة تبين أن الجثة عليها آثار التعذيب.

وبحسب ما تضمنه تقرير الباحث الميداني المكلف من اللجنة، والصور المرفقة بالملف وما جاء في إفادة ذوي الضحية وما ورد في شهادة الشهود ومنهم: (خ.ح.م) و (م.م.ش) و (م.أ.ح) فإنه بتاريخ ٢٠١٨/٢/٩ م قامت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي بالنزول إلى منزل الضحية يحي حسين معذب ، وعند وصولهم إلى أمام المنزل وجدوا الضحية وهو خارج من منزله اعزل ولا يحمل أي سلاح فقاموا بالاقتراب وإطلاق الرصاص عليه وأصابته برصاصة في الكتف ، وبعد أن سقط الضحية على الأرض بسبب الإصابة قاموا بحمله على متن طقم عسكري تابع لهم واقتياده إلى مكان مجهول، وهناك تم تعذيب الضحية والاعتداء عليه بالحرق والضرب كما تم إهمال الإصابة التي يعاني منها ولم يتم معالجته ، وبعد شهر من الاعتقال تم الاتصال بعائلة الضحية وإبلاغهم بالحضور لأخذ جثته كونه قد توفي في المعتقل التابع للجماعة الكائن في مبنى الأمن السياسي، وعند استلام أسرة الضحية للجثة وجدوا عليها آثار حروق وكدمات وجروح بالغة تعرض لها الضحية أثناء الاعتقال وجميعها توحى بأن الضحية قد قضي تحت التعذيب ولم يتم تسليم الجثة إلى الأسرة إلا بعد أخذ ضمانه والتزام من الأسرة بالدفن دون أن يتم عرض الجثة على أي طبيب أو حتى الحديث عن الواقعة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في شهادة الشهود وما احتواه ملف القضية وما تحكيه الصور، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية مستبأ محافظة حجة.

٤- واقعة اعتقال وتعذيب الضحية علي محمد عائض التويتي مديرية دمت - محافظة الضالع

٢٠١٧/١١/١٩م

تتلخص الواقعة في قيام عناصر مسلحة من جماعة الحوثيين باعتقال الضحية في أحد النقاط الأمنية التابعة للجماعة في مدينة دمت و نقله إلى المعتقل التابع لهم والكائن في مقر حزب الإصلاح بمديرية الرضمة وتعذيبه حتى فارق الحياة بسبب شدة التعذيب. وبحسب ما تضمنه تقرير الباحث الميداني التابع للجنة وما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (ش.ص.ع) و (م.ن.ع) و (ع.م.ع) فإنه وبتاريخ ٢٠١٧/١١/١٩م وأثناء مرور الضحية علي محمد عائض التويتي في مدينة دمت تم اعتقاله من قبل عناصر النقطة الأمنية التابعة للجماعة واقتياده إلى مقر حزب الإصلاح بمديرية الرضمة والذي تم تحويله إلى معتقل بعد سيطرة جماعة الحوثيين على مديرية الرضمة ، وفي هذا المعتقل تعرض الضحية للتحقيق معه والتعذيب من قبل عناصر جماعة الحوثيين، و بتاريخ ٢٠١٨/١/٣م تم إبلاغ أسرة الضحية بأنه قد توفي في المعتقل وعند مراجعتهم لقيادة الجماعة في مديرية الرضمة تم تسليمهم الجثة ، وعند معاينتهم لها شاهدوا عليها آثار كثيرة للتعذيب موزعة على أجزاء واسعة من جسمه بما في ذلك اقتلاع إحدى عيني الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما وردة في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود وما احتواه ملف القضية وما تحكيه الصور المرفقة بالملف، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثيين بقيادة مشرفي الجماعة في مديرتي دمت والرضمة.

٢. الحكومة الشرعية

١- واقعة تعذيب الضحية/ وقاص فتيني على حسن - مديرية الشيخ عثمان - (الممدارة) عدن :

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تاريخ ٢٠١٨/٣/٩م الساعة التاسعة صباحاً وأثناء ما كان الضحية وقاص فتيني علي حسن يعمل في بيع الاسماك حضر إلى المكان مجموعة من الجنود الملتزمين على متن طقم عسكري وقاموا بضرب الضحية بأعقاب البنادق واعتقاله بالقوة وإمام المواطنين ثم قاموا باقتياده إلى منطقة البريقة (معسكر الجلاء) وهناك تعرض الضحية للضرب والتعذيب. وبحسب ما تضمنته التقارير الطبية والصور المرفقة وما جاء في إفادة الضحية وما ورد

في شهادة الشهود ومنهم (ن.م.س.ح) و (ع.ع.ع) والذي أفادوا بانهم شاهدوا قوة مسلحة تابعة لقوات الحزام الأمني بقيادة (العقيد) منير اليافعي وقائد اللواء الأول حزام امني تقوم باعتقال الضحية اثناء مزاولته عمله في بيع الاسماك وان عدد الافراد تعدوا على الضحية بالضرب بأعقاب البنادق ثم قاموا بسحبها الى سيارتهم واقتيادها الى معسكر الجلاء.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في شهادة الشهود وما احتواه ملف القضية فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي عناصر تابعة لقوات اللواء الأول اسناد رئاسي (الحزام الأمني) بقيادة المدعو منير اليافعي المكنى بأبو اليمامة .

٢- واقعة اعتقال واخفاء وتعذيب الضحية (محمد بشير محمد عبده - واحد عصام عبدالرقيب

الأغبري) حي العسكري محافظة تعز

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وفي تمام الساعة (٧:٣٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩م وأثناء ما كان المواطن محمد بشير محمد عبده في زيارة صديقة أحمد عصام النازح في مبنى قناة السعيدة في حي العسكري بمحافظة تعز داهم المبنى مجموعه من افراد اللواء ٢٢ ميكا بقيادة المدعو ياسر العاقل وقاموا باعتقال الضحية عصام الأغبري و ابنه الضحية احمد عصام والضحية محمد بشير واقتيادهم الى مقر قيادة اللواء في حي بازرعه وهناك تعرض الضحيتين للتعذيب والاختفاء القسري .

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية عصام الاغبري والد الضحية الثاني وما جاء في شهادات الشهود اللذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ن ع ع ص.)، و (ر ع ع.) فإنه وأثناء اندلاع الاشتباكات بين جماعة أبو العباس وأفراد من اللواء ٢٢ ميكا في حيي العسكري والجميلية بمدينة تعز قامت مجموعه مسلحة من العناصر التابعة للواء ٢٢ ميكا بقيادة المدعو ياسر العاقل والذي تم نقله حالياً للعمل في الشرطة العسكرية بمحافظة تعز بمداهمة مبنى قناة السعيدة في حي العسكري حيث كانت اسرة المواطن عصام الاغبري قد نزحت الى هذا المبنى وتم اعتقال الضحية محمد بشير و أحمد عصام ووالده عصام الاغبري واخواته أحلام ورهف ووالدته وذلك في تمام الساعة (٧:٣٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩م ثم انه وبعد اعتقال المذكورين تم نقلهم إلى مقر القيادة التابعة للواء ٢٢ ميكا جوار جامع بازرعة وهناك تم التحقيق معهم واثناء التحقيق تعرض الضحية محمد بشير للاعتداء عليه بالضرب المبرح كما تم قطع أصابع يده ووخزه بالإبر في أجزاء متفرقة من جسمه ثم في صباح اليوم التالي تم الافراج عن الضحية عصام الاغبري هو واسرته بعد ان تم منعهم وتحذيرهم من العودة الى الحي فيما استمر اعتقال الضحيتين محمد بشير واحمد

عصام بعد ان تم نقلهم إلى مكان مجهول ومازالوا مخفيين ولا تعلم أسرهم عنهم شيء حتى الان .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ومن خلال شهادة الشهود وما احتواه ملف القضية تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الحكومة الشرعية ممثلة باللواء ٢٢ ميكا القطاع الأول الذي كان ينتمي اليه القيادي ياسر العاقل في حينه.

٣- واقعة تعذيب الضحية/رائد علي الخضر هادي – مديرية الشيخ عثمان – عدن

تتلخص الواقعة كما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تاريخ ٢٠١٦/١/٥ م قامت مجموعة من الجنود الملتزمين التابعين لقوات مكافحة الارهاب باعتقال الضحية رائد علي الخضر هادي من فرزة الهاشمي بمديرية الشيخ عثمان وسحبه امام المواطنين بالقوة الى احدى السيارات التابعة لهم واقتياده الى المعتقل التابع لقوات مكافحة الإرهاب في الساحل الذهبي مديرية التواهي.

وبحسب ما تضمنته التقارير الطبية وما ورد في افادة الضحية وما جاء في شهادة الشهود ومنهم (س.ع.س.م) و (م.ع.ي.م) فقد تم معاينة اثار التعذيب على الضحية بعد خروجه من المعتقل حيث تعرض لكسر وتهشم في الكتف الايمن بالكامل مما ادى الى ضمور في عضلات اليد كما ان الضحية يعاني أيضا من فقدان النظر بإحدى عينيه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وافادة الضحية وما احتوته التقارير والصور المرفقة بملف القضية ، تبين للجنة ان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي فريق مكافحة الإرهاب في امن محافظة عدن بقيادة العقيد/ يسران المقطري).

٣- واقعة اعتقال وتعذيب الضحية علي عبده صالح بجنف عتق محافظة شبوة بتاريخ

٢٠١٨/١٢/٢ م

تتلخص الواقعة وفقا لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة ١٢ من صباح يوم الاحد الموافق ٢٠١٨/١٢/٢ م قام مجموعه من عناصر النخبة الشبوانية التابعين لمحور الشهداء باعتقال الضحية علي عبده صالح بجنف من منزله واقتياده الى معسكر الشهداء بعتق حيث تعرض هناك للتعذيب ولم يفرج عنه الا بعد مرور ثمانية أيام من

وبحسب ما ورد في افادة الضحية وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة ومنهم (ن م س ج) و (ع ع ص ب) فانه في تمام الساعة ١٢ من صباح يوم الاحد الموافق ٢٠١٨/١٢/٢م قدم مجموعه من عناصر النخبة الشبوانية التابعين لمحور الشهداء وعددهم خمسة افراد تقريبا على متن طقم عسكري وقاموا باعتقال الضحية علي عبده صالح بجنف من منزلة الكائن بشارع حنيش في مدينة عتق واقتياده الى معسكر الشهداء في عتق وبعد مرور ثمانية أيام من الاعتقال تم الافراج عنه واثار التعذيب ظاهرة على جسده بسبب تعرضه للضرب بالأسلاك الكهربائية والأدوات الحادة في ظهرة وأجزاء متفرقة من جسمه .

النتيجة

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في شهادة الشهود وافادة الضحية وما احتوته التقارير والصور المرفقة بملف القضية ، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات النخبة الشبوانية التابعة لمحور الشهداء في محافظة شبوة.

رابعاً: تفجير المنازل

يعد تفجير المنازل مخالفة جسيمة واعتداء سافر على مبدأ الحق في السكن المنصوص عليه في المادة (١١) من العهد الدولي الخاص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصاً لما تحمله في طياتها من انعكاسات نفسية سلبية على أصحاب هذه المنازل وأطفالهم ونسائهم، ولما تتسبب فيه من تشتيت شمل العائلة وتهجيرهم قسراً وتشريدهم دون أي ذنب. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (٣١) حالة جميعها انفردت بها جماعة الحوثي :

نماذج لوقائع تفجير منازل أنهت اللجنة من التحقيق فيها:

(١) واقعة تفجير منزل حسن احمد يحيى سراع بعزلة المعطن بني سراع مديرية الشغادرة محافظة حجة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٥.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في شهادة الشهود وهم : (ع.ع.ص.أ) و (ه.ع.ص.أ) انه في الساعة التاسعة صباحاً بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٥م قامت مجموعة من جماعة الحوثي ومنهم :مهيوب حسن حسن بدوي , عبدالكريم علي

حسن سويد , محمد جابر صالح سراع وعدد من المسلحين بمحاصرة منزل الضحية حسن احمد يحيى سراع الذي يتكون من طابقين وبعد نهب كل ما في البيت من محتويات قاموا بتفجيره وتسويته بالأرض بمتفجرات الديناميت.

النتيجة :

من خلال التحقيقات وما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في شهادة الشهود تبين للجنة ثبوت الانتهاك وان الجهة المسؤولة عنه هي جماعة الحوثي والعناصر المسلحة التي تتبع الجماعة ومنهم : مهيب حسن حسن بدوي , عبدالكريم علي حسن سويد , محمد جابر صالح سراع .

٢- واقعة تفجير منزل عبدالغني صالح حسن العلابي مديرية فخرة – محافظة صعدة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢م

تتلخص الواقعة وفقا لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته التقارير المرفقة بالملف وما جاء في افادات ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم : (ع.ض.ن.أ) و (ع.م.ع.ك) بانه بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢م في مدينة فخرة محافظة صعدة قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بمداهمة منزل الضحية عبدالغني صالح حسن العلابي ثم انه وبعد نهب محتويات المنزل قاموا بتفخيخه بالديناميت والمتفجرات ومن ثم قاموا بنسفة وتفجيره وذلك بعد ان تم اطلاق النار على الضحية وقتله مع ابن اخته .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وافادة الضحية وما احتوته تقرير الباحث الميداني والصور المرفقة بملف القضية ، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي.

٣- تفجير مدرسة أم المؤمنين عائشة في مديرية أرحب محافظة صنعاء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٥م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢م اندلعت مواجهات مسلحة بين عناصر من جماعة الحوثي وبعض الشباب من أبناء قرية الجنادبه مديرية أرحب بعدها تم تعزيز عناصر جماعة الحوثي بأطقم وآليات مسلحة ومدرعات حتى تمكنوا من اقتحام القرية واعتقال العديد من أبناء القرية وتفجير عدد من المنازل كما تم تفجير مدرسة أم المؤمنين عائشة لتعليم القرآن الكريم ومحو الأمية.

وبحسب ما جاء في تقرير الباحث الميداني التابع للجنة وما تحكيه الصور المرفقة بالملف

وما ورد في شهادة الشهود من أبناء المنطقة ومنهم (م.م.أ) و (ع.أ.ع.ج) فإنه وبتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ اندلعت اشتباكات مسلحة بين بعض الشباب من أبناء قرية الجنادبه مديرية أرحب بعدها تم تعزيز عناصر جماعة الحوثي بأطقم وآليات مسلحة ومدركات وبعد ثلاثة أيام من المواجهات تمكنت عناصر جماعة الحوثي من اقتحام القرية وقاموا باعتقال العديد من أبناء القرية وتفجير عدد من المنازل ، كما قاموا بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٥ م بتفجير مدرسة أم المؤمنين عائشة لتعليم القرآن الكريم ومحو الأمية للنساء والمكونة من عدد ستة فصول إضافة الى ملحق للسكن للمعلمات حيث تم تفخيخ المدرسة بالديناميت وتفجيرها وتسويتها بالأرض بعد نهب محتوياتها كون المدرسة كان يتم فيها تحفيظ القرآن للنساء ، ومحو الامية للنساء الغير متعلمات من أهالي القرية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وافادة الضحية وما احتوته تقرير الباحث الميداني والصور المرفقة بملف القضية ، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية ارحب .

٤- واقعة تفجير عدد ١٤ منزل في مديرية لودر محافظة أبين بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ م

تتلخص الواقعة بقيام عناصر من جماعة الحوثي وقوات صالح بعد سيطرتهم على مديرية لودر محافظة أبين بنسف وتفجير عدد ثماني منازل وتهديم ستة منازل أخرى كانت تقع إلى جوارها، وتهجير جميع سكان هذه المنازل.

أسماء الضحايا أصحاب المنازل التي تم تفجيرها:		
م	اسم مالك المنزل	نوع الضرر
١	صالح عيدروس عمر الجفري	تدمير كلي
٢	حسين علوي محمد غرامه	تدمير كلي
٣	مداح محمد احمد عوض	تدمير كلي
٤	عبدالفتاح علوي محمد غرامه	تدمير كلي
٥	توفيق محمد علي البلالي	تدمير كلي
٦	محمد أحمد عوض قهيس	تدمير كلي
٧	علي أحمد علي عبده	تدمير كلي
٨	عبدالله سالم أحمد سبيت	تدمير كلي

أسماء الضحايا أصحاب المنازل المتضررة من عملية التفجير:

م	اسم مالك المنزل	نوع الضرر
١	خالد محمد سالم المعلم	تدمير كلي للمنزل
٢	مصطفى محمد سالم المعلم	تدمير كلي للمنزل
٣	محمد سالم أحمد المعلم	تدمير كلي للمنزل
٤	سالم محمد سالم احمد	تدمير كلي للمنزل
٥	طاهر الخضر النخعي	تدمير كلي للمنزل
٦	عبدربه الخضر النخعي	تدمير كلي للمنزل

وقد باشرت اللجنة التحقيق في هذه الواقعة وذلك من خلال باحثها الميداني المكلف بالنزول الى مكان الانتهاك ومن خلال ما تضمنه التقرير المرفوع إلى اللجنة من قبل الراصد الميداني وما احتوته الصور والوثائق المرفقة بالملف وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود ومنهم (ع.م.أ.د) و (ج.ه.س.م) فإنه وبتاريخ ١٥/٤/٢٠١٥م وبعد إتمام جماعة الحوثي السيطرة على مدينة لودر بعد مواجهات بسيطة دارت مع الأهالي توجه عناصر من جماعة الحوثي إلى وسط مدينة لودر وقاموا بنسف عدد ٨ منازل عن طريق تفجيرها بالديناميت والمواد المتفجرة حتى تم تسويتها بالأرض وتدميرها كليا كما تسبب الانفجار في تدمير وتضرر عدد كبير من المنازل منها ٦ منازل تهدمت بشكل كلي وتهجير جميع سكان المنازل المدمرة ، كما تسبب تفجير المنازل في إثارة الهلع والخوف في أوساط النساء والأطفال في المدينة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحية وما احتوته تقرير الباحث الميداني والصور المرفقة بملف القضية ، تبين للجنة صحة حصول الانتهاك وان الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي

القسم الثالث: قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الرصد والتحقيق في واقعتين ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، باستهداف مدنيين، تم توثيقها جميعا وجمع الأدلة والمعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، وقد سقط بسببها عدد (٨) ضحية، جميعهم من المدنيين، بينهم (٧) قتلى منهم طفل واحد ، إضافة إلى جريح واحد.

نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١- واقعة قصف طائرات الدرونز لمدينين في مديرية عين محافظة شبوة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٩م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الثانية بعد الظهر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٩م تعرضت للقصف سيارتين نوع هيلوكس موديل ٢٠٠٩ على متنها (٦) مواطنين يعملون في تربية النحل مما أدى الى مقتلهم جميعاً كما تسبب القصف في احراق وتدمير السيارات واتلاف خلايا النحل التي كانت عليها والضحايا هم :

أسماء القتلى		
م	اسم القتيل	العمر
١	احمد سالم احمد علي الذبي	٣٢ عام
٢	عبدالله سعيد جازع الذبي	٢٩ عام
٣	علي ناصر محمد الذبي	٤٦ عام
٤	ناصر احمد محمد الذبي	٤٥ عام
٥	نايف ناصر صالح سالم	٣٢ عام
٦	محمد احمد محمد ضباب	٤٣ عام

وفقاً لما ورد في تقرير الفريق المكلف بالنزول الى مكان الواقعة من قبل اللجنة وما تم التقاطه من صور لبقايا الحطام المتناثر في مكان الواقعة وما جاء في افادات ذوي الضحايا وشهادات الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ع.ن.أ.أ) و (م.ع.ط.ع) ، والذي اكدوا جميعاً ان الضحايا الذين ينتمون الى عائلة واحدة وهي عائلة الذبي كانوا يعملون في تربية النحل وبيع العسل واثناء ما كانوا يقومون بنقل النحل على سياراتهم تعرضوا للقصف من قبل طائرة بدون طيار كانت تحلق على علو منخفض وقامت بإطلاق صاروخين يفرق بينهما لحظات بسيطة مما أدى الى مقتل جميع من كانوا على السيارتين وعددهم ٦ اشخاص جميعهم من المدينين ولا علاقة لهم بأي تنظيم إرهابي كما أدى القصف أيضاً الى تدمير السيارتين واحترق جميع خلايا النحل التي كانت عليها.

٢- واقعة قصف طائرات الدرونز لمدينين في منطقة العبر – محافظة حضرموت بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥م

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الرابعة مساءً بتاريخ ٢٠١٨/٣/٥م قامت طائرة بدون طيار بقصف سيارة نوع هيلوكس غمارتين

كانت تقل على متنها اثنين من المدنيين من آل حريدان احدهما طفل مما ادى الى مقتل الطفل واصابة السائق واحتراق السيارة.

أسماء القتيل		
م	اسم القتيل	العمر
١	عامر محمد علي حريدان	١٣ عام
الجريح		
م	اسم الجريح	العمر
١	حسين صالح حسن حريدان	١٩ عام

وفقا لما ورد في افادات ذوي الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ع.م.ص.م) و (ح.ع.ع.م) فانه في تاريخ ٢٠١٨/٣/٥م وعندما كان الضحيتان على متن سيارتهم نوع هيلوكس عائدين من زيارة اقرباء لهم في منطقة العبر وعند مرورهم بجانب النقطة العسكرية في طريق العبر قامت طائرة امريكية بدون طيار باستهدافهما مما ادى الى مقتل أحدهما واصابة الاخر اصابات بالغة كما تسبب القصف في احتراق السيارة واتلافها نهائيا وكلا الضحيتين من المدنيين الذي لا علاقة لهم باي تنظيمات إرهابية والضحية القتيل لايزال طفل لا يتجاوز عمره (١٣ عام) وكلاهما كانا في زيارة لأقرباء لهم، كما اكد الشهود انهم شاهدوا الطائرة بدون طيار تحوم في تلك المنطقة على علو منخفض وانهم سمعوا دوي الانفجار وشاهدوا السنة اللهب تتصاعد من السيارة وهرعوا الى مكان الواقعة لمحاولة اسعاف الضحيتين الا انهم وجدوا الطفل / عامر علي متوفي والاخر مصاب بإصابات بالغة تم اسعافه على اثرها وخضع للعلاج حتى استقرت حالته .

النتيجة

من خلال ما قامت به اللجنة الوطنية من أعمال التحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها، بالإضافة إلى عدد من الوقائع الاخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين يمينيين من المدنيين، خلصت اللجنة إلى مسؤولية القوات الأمريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات، وارتكاب هذا النوع الخطير من الانتهاكات. وتأكيدا لما ضمّنته اللجنة في تقاريرها السابقة بهذا الشأن، فإن اللجنة الوطنية تحذر من

مغبة استمرار مثل هذه الضربات، ومواصلة قتل واستهداف المواطنين المدنيين الآمنين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية والتي تؤكد على وجوب حماية المواطنين من كل اعتداء. وتوجب تقديم المتهمين بأي اتهامات إلى القضاء. وترى اللجنة أن على الحكومة المبادرة إلى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من تلك الانتهاكات، ووضع حد للتجاوزات الذي ترتكبها الطائرات الأمريكية بدون طيار في اليمن وبأسرع وقت.

التوصيات

توصيات إلى جميع أطراف النزاع :

توصي اللجنة جميع اطراف النزاع في اليمن بضرورة الالتزام بما يلي :

١. احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بأساليب القتال وحظر الهجمات والقصف العشوائي.
٢. الالتزام بحماية الفئات والأعيان والأماكن المحمية في القانون الدولي الإنساني، وعدم تعريضهم للخطر.
٣. مساعدة المواطنين في الوصول إلى الموارد والوسائل اللازمة لضمان العيش الكريم وتلقي المساعدات الضرورية.
٤. إيقاف عمليات تقييد الحرية والاعتقالات خارج نطاق القانون، و الاخفاء القسري للمواطنين، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية والأمنية.
٥. تسهيل مهمة الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية العاملة في الغوث الإنساني الغذائي والصحي.
٦. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها في كافة المحافظات، وتسهيل وصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدین إلى جميع أماكن وقوع الانتهاكات، وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

توصيات الى الحكومة اليمنية:

١. إيقاف عمليات الاعتقال الغير قانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والافراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوِّع قانوني، في كافة المعتقلات والسجون التابعة للحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها.
٢. اغلاق جميع مراكز الاعتقال الغير رسمية التي تم انشائها من قبل بعض الجهات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية أو المحسوبة عليها ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي قامت بها الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية وسرعة تقديمهم الى القضاء.
٣. التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاخفاء القسري ونظام روما والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
٤. القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إيقاف تدهور العملة التي أضرت بمعيشة المواطنين.
٥. صرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية

٦. حماية الحق في الحركة والتنقل لكافة المواطنين بين المدن، ومحاسبة المتسببين في أعمال التضييق على المواطنين والمعاملة المهينة لهم أثناء تنقلهم بين المدن.
٧. تدريب وتوعية منتسبي القوات المسلحة والجيش والأمن بقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، وضرورة الالتزام بها حماية لكرامة اليمنيين وإنسانيتهم.
٨. فرض مزيد من الإصلاحات الأمنية المساعدة في حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين من الاعتداءات والاعتقالات خارج نطاق القانون.
٩. العمل من أجل توحيد الأجهزة الأمنية والكيانات العسكرية تحت قيادة وزارتي الدفاع والداخلية.

• قوات التحالف العربي :

١. الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ، والتأكيد على المراجعة الشاملة لقواعد الاشتباك، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين أو الهجمات التي تسبب خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزة العسكرية المرجوة.
٢. إجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران والبدء في تقديم التعويضات للضحايا المدنيين وذويهم والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم .
٣. اتخاذ المزيد من الاحتياطات والاجراءات الاحترازية قبل تنفيذ الهجمات لخفض نسبة الاضرار التي قد تلحق بالمدنيين، والتمييز بين الاهداف المدنية والأهداف العسكرية.
٤. تقديم الدعم الاقتصادي للحكومة وبما يكفل إيقاف تدهور العملة، إضافة الى تكثيف الغوث الإنساني للمواطنين في كافة انحاء البلاد .
٥. تسهيل عملية المرور للمنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات الضرورية من «غذاء وقود وادوية» وغيرها إلى المدنيين في كافة انحاء البلاد.
٦. رفع مستوى التعاون بين اللجنة و فريق تقييم الحوادث المشتركة بما يكفل سرعة الرد على استفسارات اللجنة وإنجاز التحقيقات على أكمل وجه.

• جماعة الحوثيين:

١. التوقف عن استهداف الأحياء والتجمعات السكنية وتعريض حياة المدنيين للخطر.
٢. التوقف عن الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري بحق المواطنين والنشطاء والمعارضين السياسيين والصحفيين والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين تعسفا والكشف عن مصير المخفيين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات .
٣. التوقف عن ممارسة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة بحق المواطنين والنشطاء والمعارضين السياسيين والصحفيين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات .
٤. إغلاق جميع مراكز الاعتقال التي تم أنشائها في منازل المعارضين والمدارس والمعاهد

ومقرات الاحزاب السياسية والمرافق العامة .

٥. التوقف الفوري عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعة الألغام.

٦. التوقف استحداث اي ثكنات عسكرية في المناطق الاهلة بالسكان وتعريض المدنيين للخطر.

٧. التوقف عن تجنيد الأطفال ممن هم دون سن ١٨ سنة، والزج بهم الى جبهات القتال، وتسريح كافة الأطفال المجندين فوراً.

٨. الامتناع عن ممارسات سياسات التهجير الإجباري للسكان من مناطق سكنهم.

٩. التوقف عن الأعمال الانتقامية من المعارضين من خلال تفجير المنازل ومصادرة الممتلكات.

١٠. حماية الحق في الحركة والتنقل لكافة المواطنين بين المدن، ومحاسبة المتسببين في أعمال التضييق والمعاملة المهينة للمواطنين أثناء تنقلهم بين المدن.

١١. توريد كافة الأموال والايادات الحكومية إلى البنك المركزي في عدن حتى تتمكن الحكومة من صرف رواتب الموظفين.

المجتمع الدولي:

١. إلزام أطراف النزاع في اليمن بضرورة مراعاة مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بالفئات والأماكن والأعيان المحمية أثناء العمليات العسكرية، وبما يكفل إيقاف الهجمات العشوائية، وتعريضهم للخطر.

٢. رفع مستوى الدعم للعمليات الإغاثية والمساعدات الإنسانية، والعمل على فتح الممرات الآمنة لتحرك المواطنين وضمان تنقلهم ووصول المساعدات إليهم.

٣. بذل مزيد من الجهد مع أطراف النزاع لاستئناف عملية السلام، وضمان بسط الدولة سلطتها على كافة تراب الجمهورية اليمنية، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنصاف الضحايا وانهاء سياسة الافلات من العقاب.

٤. مساعدة الحكومة اليمنية في تفعيل مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية والأمنية بما يكفل توفير العيش الكريم لليمنيين واستقرار اليمن وتطوره.

٥. المساهمة في تأهيل ورفع قدرات القضاء الوطني وتزويده بالإمكانيات بما يكفل تحسين قدراته على إجراء المحاكمات المتعلقة بمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وخصوصا القضايا المحالة من قبل اللجنة الوطنية للتحقيق.

